No. 40380

Latvia
and
Kuwait

Agreement between the Government of the Republic of Latvia and the Government of the State of Kuwait for the encouragement and reciprocal protection of investments. Riga, 5 October 2001

Entry iuto force: *21 March 2004 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, English and Latvian*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Latvia, 1 July 2004*

Lettouie
et
Koweït

Accord entre le Gouvernement de la Répuhlique de Lettonie et le Gouvernement de l'État du Koweït concernant l'encouragement et la protection réciproques des investissements. Riga, 5 octobre 2001

Eutrée en vigueur : *21 mars 2004 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et letton*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Lettonie, 1er juillet 2004*

مادة ١٥

المدة والإنهاء

١ - تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة ثلاثين (٣٠) سنة ، وتستمر بعد ذلك نافذة لمدة أو لمدد مماثلة ، ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابةً قبل سنة واحدة من انتهاء المدة الأولى أو أية مدة لاحقة ، بنيته في إنهاء هذه الاتفاقية .

٢ - فيما يتعلق بالاستثمارات التي أقيمت قبل تاريخ نفاذ إشعار هذه الاتفاقية ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تظل سارية المفعول لمدة عشرين (٢٠) سنة من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية .

وإشهاداً على ذلك ، قام المفوضون المعنيون لكلا الطرفين المتعاقدين بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت في ريغا في مثل هذا اليوم الخامس من شهر سبتمبر ٢٠٠١م الموافق ليوم الخامس عشر من جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ ، من نسختين أصليتين بكل من اللغات اللاتفية والعربية والإنجليزية ، وجميع النصوص ذات حجية متساوية . في حالة اختلاف التفسير ، يسود النص الإنجليزي .

عن
حكومة جمهورية لاتفيا

عن
حكومة دولة الكويت

مادة ١٢

تطبيق الأحكام الأخرى

إذا كانت تشريعات أياً من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات بموجب القانون الدولي القائمة حالياً أو الناشئة في وقت لاحق بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية بما تضمنه من قوانين ، سواء كان عاماً أو خاصاً ، تمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر رعاية من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، فإن هذا الحكم يسود على هذه الاتفاقية بالقدر الذي يوفر معاملة أكثر رعاية .

مادة ١٣

نطاق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات ، سواءً القائم منها في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ أو التي تمت بعد ذلك التاريخ من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، غير أنه لا ينطبق على النزاعات أو أية مطالبة تتعلق باستثمار تم تسويتها قبل سريان هذه الاتفاقية .

مادة ١٤

نفاذ الاتفاقية

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابةً باستيفائه للمتطلبات الداخلية أو الدستورية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين بعد تاريخ استلام آخر إخطار

٤ - إذا لم تراعى المدد المحددة في الفقرة ٣ أعلاه ، فإنه يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ، في غياب أي ترتيب آخر ، أن تدعو رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة . فإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني إحدى الطرفين المتعاقدين أو إذا وجد مانع يحول دون أدائه للمهمة المذكورة ، فيطلب من نائب رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيينات اللازمة . إذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني إحدى الطرفين المتعاقدين أو إذا وجد مانع يحول دون أدائه للمهمة المذكورة ، فيطلب من عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية والذي لا يكون من مواطني إحدى الطرفين المتعاقدين إجراء التعيينات اللازمة .

٥ - تتخذ محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات . ويتخذ هذا القرار طبقاً لهذه الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي المتعارف عليه والمطبقة ويكون نهائياً وملزماً لكل من الطرفين المتعاقدين . ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين أتعاب عضو محكمة التحكيم المعين من جانب تلك الطرف المتعاقد وكذلك أتعاب ممثلها في إجراءات التحكيم . أما أتعاب الرئيس وكذلك أية تكاليف أخرى فتتحملها كلتا الطرفان المتعاقدين مناصفة بينهما . مع ذلك يجوز لمحكمة التحكيم ، بناء على تقديرها أن تقرر بأن إحدى الطرفين المتعاقدين كل أو جزء كبير من التكاليف . تحدد محكمة التحكيم إجراءاتها الخاصة بها فيما يتعلق بكافة الأمور الأخرى .

مادة ١١

العلاقة بين الطرفين المتعاقدين

تطبق أحكام هذه الاتفاقية بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين .

٩ - قرارات التحكيم ، والتي قد تتضمن حكماً يتعلق بالفائدة ، تكون نهائية وملزمة لكل من طرفي النزاع ؛ وتقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتنفيذ أي حكم مثل هذا فوراً ، وتقوم لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال لتلك الأحكام في إقليمها .

١٠ - يجب أن لا يدفع الطرف المتعاقد بحصانة السيادة في أية إجراءات قضائية أو إجراءات تحكيمية أو خلاف ذلك أو في تنفيذ أي قرار أو حكم يتعلق بنزاع استثمار بين الطرف المتعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر أو حصول المستثمر من الطرف المتعاقد الآخر عن تعويض بمقتضى وثيقة أو عقد تأمين خاص بخسارته كلياً أو جزئياً من قبل طرف ثالث أياً كان سواء عام أو خاص بما في ذلك الطرف المتعاقد الآخر وأقسامه الفرعية ووكالاته أو أجهزته .

مادة ١٠

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١ - يقوم الطرفان المتعاقدان ، بقدر الإمكان ، بتسوية أي نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية من خلال المشاورات أو القنوات الدبلوماسية الأخرى .

٢ - إذا لم يتم تسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ طلب تلك المشاورات أو القنوات الدبلوماسية الأخرى من قبل أي من الطرفين المتعاقدين ، وما لم يتفق الطرفان المتعاقدين كتابة على خلاف ذلك ، فإنه يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين عن طريق إخطار كتابي للطرف المتعاقد الآخر ، عرض النزاع على محكمة تحكيم تعقد لهذا الغرض وفقاً للأحكام التالية من هذه المادة .

٣ - تشكل محكمة التحكيم كما يلي : يعين كل من الطرفين المتعاقدين عضواً واحداً ويقوم هذاين العضوين بالموافقة على مواطن من دولة ثالثة ليكون رئيساً لمحكمة التحكيم ، يتم تعيينه من قبل الطرفين المتعاقدين . ويتم تعيين هذين العضوين خلال شهرين ، والرئيس خلال أربعة أشهر من تاريخ إخطار أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيتها لعرض النزاع على محكمة تحكيم .

٦ - (أ) الموافقة الواردة في الفقرة ٥ ، مع الموافقة الواردة بالفقرة ٣ تفي بالطلب الخاص بالموافقة الكتابية لطرفي النزاع لأغراض كل من اتفاقية واشنطن ، والمادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة للاعتراف في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ، المحررة في نيويورك في ١٠ يونيو ١٩٥٨ (" اتفاقية نيويورك ") ، والمادة ١ من قواعد التحكيم للأونيسترال .

(ب) أي تحكيم بموجب هذه المادة ، كما يتم الاتفاق عليه بالتبادل بين طرفي النزاع ، يعقد في دولة تكون طرفاً في اتفاقية نيويورك . تعتبر المطالبات المعروضة على التحكيم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية نشأت خارج نطاق علاقة أو معاملة تجارية لأغراض المادة ١ من اتفاقية نيويورك .

(جـ) لن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بمنح حماية دبلوماسية أو التقدم بمطالبة دولة متعلقة بأي نزاع تم إحالته إلى التحكيم إلا في حالة إخفاق الطرف المتعاقد الآخر في الالتزام أو الإذعان للحكم الصادر بشأن ذلك النزاع . مع ذلك لا تتضمن الحماية الدبلوماسية لأغراض هذه الفقرة الفرعية تبادل المذكرات الدبلوماسية غير الرسمية فقط لغرض تسهيل تسوية النزاع .

٧ - تقرر محكمة التحكيم التي يتم إنشاؤها بموجب هذه المادة المسائل المتعلقة بالنزاع طبقاً لتلك القواعد من القانون حسبما اتفق عليه من قبل طرفي النزاع . في حالة غياب مثل هذا الاتفاق ، ينطبق قانون الطرف المتعاقد الذي هو الطرف في النزاع ، بما في ذلك قواعدها الخاصة بتنازع القوانين ، وتلك القواعد الخاصة المتعارف عليها بالقانون الدولي ، حسبما تكون القواعد المطبقة أخذاً بالاعتبار أيضاً الأحكام المتعلقة بهذه الاتفاقية.

٨ - لغرض المادة ٢٥ (٢) (ب) من اتفاقية واشنطن فإن المستثمر ، خلاف الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية الطرف المتعاقد طرف النزاع في تاريخ الموافقة الخطية المشار إليها في الفقرة (٥) من هذه المادة والذي وقبل نشوء النزاع بينه وبين الطرف المتعاقد يهيمن عليه مستثمرون تابعون للطرف المتعاقد الآخر يعامل كـ " مواطن تابع للطرف الآخر " ، ولغرض المادة ١ جدول "ب" من قواعد التسهيلات الإضافية يعامل كـ " مواطن للدولة الأخرى " .

(أ) (١) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (" المركز") الذي تم إنشاؤه بناءً على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المفتوحة للتوقيع في واشنطن في ١٨ مارس ١٩٦٥ ("اتفاقية واشنطن") بشرط أن يكون الطرفين المتعاقدين أعضاء في اتفاقية واشنطن ، وأن تكون اتفاقية واشنطن قابلة للنزاع ؛

(٢) المركز ، بموجب قواعد الأحكام والتسهيلات المضافة للأعمال الإدارية من قبل سكرتير المركز (قواعد التسهيلات الإضافية) إذا كان الطرف المتعاقد للمستثمر أو الطرف المتعاقد الطرف بالنزاع ، ولكن ليس كلاهما طرفاً في اتفاقية واشنطن ؛

(ب) محكمة تحكيم تنشيء بموجب قواعد التحكيم ("القواعد") للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (يونسترال) ، حيث يجوز لطرفي النزاع تعديل تلك القواعد (جهة التعيين المشار إليها في المادة ٧ من تلك القواعد تكون السكرتير العام للمركز) ؛

(جـ) محكمة تحكيم يتم تعيينها بناء على قواعد التحكيم الخاصة بأية هيئة تحكيم يتم الاتفاق عليها بين طرفي النزاع .

٤ - بالرغم من أن المستثمر قد يكون عرض النزاع على تحكيم ملزم بموجب الفقرة ٣ فإنه يجوز له أن يلتمس أمر قضائي مؤقت أمام المحاكم القضائية أو الإدارية التابعة للطرف المتعاقد الذي يكون طرفاً في النزاع ، وقبل إقامة إجراء التحكيم أو خلال الإجراء ، للاحتفاظ بحقوقه ومصالحه بشرط أن لا يشمل طلبه مدفوعات أية أضرار .

٥ - تعطي كل من الطرفين المتعاقدين موافقتها غير المشروطة لعرض نزاع الاستثمار بغرض التسوية بواسطة تحكيم ملزم طبقاً لاختيار المستثمر بموجب الفقرة ٣ (أ) و (ب) أو الاتفاق المتبادل لطرفي النزاع بموجب الفقرة ٣ (جـ) لهذه المادة .

٢ - في كافة الظروف ، يحق للطرف الضامن :

(أ) نفس المعاملة المتعلقة بالحقوق والمطالبات المكتسبة والالتزامات المتعهد بها بمقتضى التنازل المشار إليه بالفقرة ١ أعلاه ؛

(ب) أية مدفوعات يتم استلامها بناءً على تلك الحقوق والمطالبات ،

كما كان للمستثمر الأصلي الحق في الاستلام بمقتضى هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستثمار المعني .

مادة ٩

تسوية المنازعات بين طرف متعاقد ومستثمر

١ - المنازعات التي تنشأ بين الطرف المتعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار يعود للأخير في إقليم الطرف المذكور أولاً ، يتم تسويتها بقدر الإمكان بالطرق الودية .

٢ - إذا تعذر تسوية تلك المنازعات خلال ستة أشهر من تاريخ طلب أي من طرفي النزاع للتسوية الودية وذلك عن طريق تسليم إخطار كتابي للطرف الآخر ، فإن النزاع يعرض للتسوية باختيار المستثمر طرف النزاع من خلال إحدى الوسائل التالية :

(أ) وفقاً لأية إجراءات مطبقة متفق عليها مسبقاً لإجراءات تسوية النزاع ؛

(ب) على تحكيم دولي طبقاً للفقرات التالية من هذه المادة .

٣ - في حالة اختيار المستثمر عرض النزاع للتسوية على تحكيم دولي ، فإنه يتعين على المستثمر بالموافقة كتابةً بصورة لا رجعة فيها عن فض النزاع على أحدى الجهات التالية :

(ز) مدفوعات التعويضات طبقاً للمادتين ٥ و ٦ ؛

(ح) المدفوعات المشار إليها بالمادة ٨ ؛

(ط) المدفوعات الناشئة عن تسوية المنازعات .

٢ - يتم إنجاز تحويل المدفوعات بموجب الفقرة ١ دون تأخير أو قيود ، ما عدا في حالة المدفوعات العينية ، وبعملة قابلة للتحويل بحرية ، في حالة التأخير في إجراء التحويلات المطلوبة ، فإنه يحق للمستثمر المتضرر استلام فائدة عن مدة التأخير .

٣ - تتم التحويلات بسعر صرف السوق السائد في الطرف المتعاقد المضيف عند تاريخ التحويل للعملة المراد تحويلها ' في حالة غياب سوق الصرف الأجنبي ، فإن السعر المطبق هو السعر الأكثر حداثة المطبق على الاستثمارات الداخلة أو سعر الصرف المحدد وفق أنظمة صندوق النقد الدولي أو سعر الصرف لتحويل العملات إلى حقوق السحب الخاصة أو دولار الولايات المتحدة ، أيهما يكون الأكثر رعاية للمستثمر .

مادة ٨

الحلول محل الدائن

١ - إذا قدم الطرف المتعاقد أو وكالته المعينة (" الطرف الضامن ") مدفوعات بموجب تعويض أو ضمان تعهدت به يتعلق باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر (" الطرف المضيف ") ، فإن على الدولة المضيفة الاعتراف :

(أ) بالتنازل للطرف الضامن بموجب القانون أو اتفاق قانوني عن كل الحقوق والمطالبات الناتجة عن مثل هذا الاستثمار ؛

(ب) يحق الطرف الضامن في ممارسة مثل هذه الحقوق وتنفيذ تلك المطالبات وأن يتعهد بكافة الالتزامات المتعلقة بالاستثمار استناداً إلى مبدأ الحلول محل الدائن .

ينتج عنها خسارة أو ضرر للقيمة الاقتصادية للاستثمار مثل التجميد أو حجز الاستثمار ، أو فرض ضريبة تعسفية أو زائدة على الاستثمار ، أو البيع الإجباري لجميع أو جزء من الاستثمار ، أو إجراءات مماثلة أخرى .

٥ - المطالبة بالتعويض طبقاً لمبادئ وأحكام هذه المادة تكون قائمة عندما يكون الاستثمار مهدداً فعلاً نتيجة تدخل الطرف المتعاقد في أي كيان قانوني يكون فيها الاستثمار لمستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر ، وتكون الأضرار في جوهر الاستثمار .

مادة ٧

تحويل المدفوعات المتعلقة بالاستثمار

١ - يضمن كل من الطرفين المتعاقدين للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر لمدفوعات متعلقة باستثمار داخل وخارج إقليمها ، بما في ذلك تحويل :

(أ) رأس المال الأصلي وأي رأس مال إضافي لصيانة وإدارة وتنمية الاستثمار ؛

(ب) العائدات ؛

(جـ) المدفوعات بموجب عقد ، بما في ذلك سداد أصل الدين ومدفوعات الفائدة المستحقة المؤداة تبعاً لاتفاقية قرض ؛

(د) الأتاوات والرسوم المتعلقة بالحقوق المشار إليها بالمادة ١ الفقرة (١) (جـ) ؛

(هـ) العائدات من البيع أو التصفية لجميع أو أي جزء من الاستثمار ؛

(و) الأموال المكتسبة والمكافآت الأخرى للعاملين المتعاقد معهم من الخارج فيما يتعلق بالاستثمار ؛

(ب) تبلغ قيمة هذا التعويض القيمة الفعلية للاستثمار المنزوع ملكيته ، ويتم تحديده وحسابه وفقا لمبادئ التقييم المعترف بها دوليا على أساس القيمة السوقية العادلة للاستثمار المنزوع ملكيته في الوقت الذي يسبق إجراء نزع الملكية أو الذي أصبح فيه نزع الملكية الوشيك الحدوث معروفا بصورة علنية ، أيهما يكون الأسبق. يتم حساب هذا التعويض بعملة قابلة للتحويل بحرية يختارها المستثمر ويتضمن الفائدة على أساس معدل سعر الفائدة السائدة في مصارف لندن (ليبور) أو ما يعادله من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ الدفع .

(جـ) إذا كانت القيمة السوقية العادلة المذكورة أعلاه لا يمكن التأكد منها بسهولة ، فإن التعويض يتم تحديده بناء على مبادئ منصفة آخذا في الاعتبار كافة العوامل والظروف المتعلقة به مثل رأس المال المستثمر ، وطبيعة وفترة الاستثمار ، وقيمة الإحلال ، والزيادة في قيمة الاستثمار والعائدات الجارية وقيمة التدفق النقدي المحتسب والقيمة الدفترية والشهرة التجارية . أن مبلغ التعويض المحدد نهائيا يتم دفعه على الفور للمستثمر .

٢ - في ضوء المبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ودون الإخلال بحقوق المستثمر الواردة بالمادة ٩ من هذه الاتفاقية ، فإن المستثمر المتضرر له الحق في مراجعة فورية لحالته ، من قبل سلطة قضائية أو مختصة مستقلة أخرى تابعة للطرف المتعاقد الذي قام بنزع الملكية ، بما في ذلك تقييم لاستثماره ومدفوعات التعويضات لهذا الاستثمار .

٣ - لزيادة التأكيد ، فإن نزع الملكية يشمل الحالات التي ينزع فيها الطرف المتعاقد ملكية الأصول لأي كيان قانوني تم إنشاؤه أو تأسيسه بموجب القوانين النافذة في إقليمها والذي يكون لمستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر استثمارا فيه ، وذلك من خلال ملكية الأسهم والحصص وسندات الدين أو حقوق أو فوائد أخرى .

٤ - لأغراض هذه الاتفاقية يشمل مصطلح " نزع الملكية " أيضا على التدخلات أو الإجراءات النظامية التي يقوم بها الطرف المتعاقد التي تقوم بها الطرف المتعاقد ولها نفس تأثير نزع الملكية والتي ينتج عنها حرمان المستثمر في الواقع من ملكيته أو هيمنته على أو مصالحه الجوهرية من استثماره أو التي قد

مادة ٤

معاملة الاستثمارات

١ - يقوم كل طرف متعاقد بمنح الاستثمارات أو عـــائدات المســتثمرين للطــرف المتعاقد الآخر التي تقوم في إقليمه معاملة عادلة ومنصفة لا تقل رعاية عـــن تلك التي تمنحها لاستثمارات أو عائدات مستثمريها أو لاستثمارات أو عـائدات مستثمرين أي دولة ثالثة ، أيهما تكون الأكثر رعاية .

٢ - فيما يتعلق بالاستعمال والإدارة والتصـــرف والتشـغيل والتوســع والبيــع أو التصرف الآخر للاستثمارات التي يقوم بها في إقليمـــها مســتثمرون تــابعون للطرف المتعاقد الآخر ، فإن على كل طرف متعاقد منح معاملة لا تقل رعايـــة عن تلك التي تمنحها في حالات مماثلة لاســتثمارات خاصـــة بمســتثمريها أو مستثمري أية دولة ثالثة ، أيهما تكون الأكثر رعاية .

٣ - مع ذلك ، لا تفسر أحكام هذه المادة على أنها تلزم الطرف المتعاقد بـــأن تقــدم للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر ميزة لأي معاملة ، أو تفضيـــل أو امتياز ينتج عن :

(أ) أي اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو منطقة تجارة حرة ، أو اتحـــاد نقدي أو أي شكل آخر لترتيب اقتصادي إقليمي أو أي اتفاق دولي آخــر مماثل يكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً أو قد يصبح طرفاً فيه ؛

(ب) أي اتفاقية دولية أو إقليمية أو ترتيبات أخرى أو أي تشـــريع داخلـــي يتعلق كلياً أو بصفة رئيسية بالضرائب .

مادة ٥

التعويض عن الخسارة

١ - باستثناء حيثما تنطبق المادة ٦ ، يمنح المستثمرون التابعون لإحـــدى الطرفيـــن المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لأضـــرار أو لخسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو حالة طوارئ وطنيـــة أو

٣- يوافق كل طرف متعاقد على توفير الوسائل الفعالة لتـــأكيد المطالبـــات وتنفيـــذ الحقوق فيما يتعلق بالاستثمارات . ويتعين علـــى كـــل طـــرف متعـــاقد أن يضمـــن للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر الحق في اللجوء إلى المحـــاكم القضائيـــة والمحاكم والهيئات الإدارية وكافة الأجهزة الأخرى التي تباشـــر ســـلطة قضائيـــة ، وكذلك الحق في توظيف أشخاص من إختيارهم والمؤهلين وفقا للقوانيـــن والنظـــم المطبقة لغرض تأكيد المطالبات وتنفيذ الحقوق بالنسبة لاستثماراتهم .

٤- لا يفرض أي طرف متعاقد كشرط للتأسيس أو التوسع أو الاستعمال أو الإدارة أو التصرف أو تشغيل الاستثمارات التابعة لمستثمري الطرف المتعاقد الأخر إجـــراءات إجبارية ، والتي قد تتطلب أو تقيد شراء المواد ، أو الطاقة ، أو الوقـــود أو وســـائل الإنتاج أو من أي نوع أو تقيد تسويق المنتجات أو تشغيل المواصلات في داخـــل أو خارج إقليمه، أو أية إجراءات ذات تأثير تمييزي ضد استثمارات يقوم بها مســتثمرون تابعون للطرف المتعاقد الآخر لصالح استثمارات يقوم بها مستثمريها أو مستثمرين في دولة ثالثة .

بالإضافة إلى ذلك لا تخضع الاستثمارات في الطرف المتعاقد المضيف لمتطلبـات أداء إضافية قد تعوق أو تقيد استعمالها او إدارتها او التصرف بها أو تشغيلها أو توسعها او لبيعها أو أي تصرف آخر .

٥- لن تخضع الاستثمارات التي يقوم بها مســـتثمرون تـــابعون لأي مـــن الطرفيـــن المتعاقدين للحجز أو المصادرة أو أية إجراءات مماثلة في الطرف المتعاقد المضيـــف إلا بموجب الطرق القانونية وبما يتفق مع مباديء القانون الدولي المطبق ، والأحكـــام الأخرى المتعلقة بهذه الاتفاقية .

٦- يتعين على كل من الطرفين المتعـــاقدين مراعـــاة أي الـــتزام أو تعـــهد يتعلـــق بالإستثمارات في إقليمه لمستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر .

٤- يعمل كل طرف متعاقد ، ووفقا لقوانينه ونظمه المتعلقة بدخول وإقامة وعمل الأشخاص الطبيعيين ، وبحسن نية دون النظر إلى الجنسية أو المواطنة على دراسة طلبات موظفي الإدارة العليا من الفنيين والإداريين المعينين لأغراض الإستثمار وذلك للدخول والإقامة المؤقتة في إقليمها . كما يمنح أفراد العائلة المباشرين لهؤلاء الموظفين نفس المعاملة فيما يتعلق بالدخول والإقامة المؤقتة في الطرف المتعاقد المضيف .

٥- عندما يتم نقل بضائع أو أشخاص لهم صلة بإستثمار ، فإن كل من الطرفين المتعاقدين يسمح إلى الحد الذي تسمح به قوانينه وأنظمته ، بأن تتم عملية النقل هذه بواسطة مشروعات تابعة للطرف المتعاقد الآخر .

مادة ٣
حماية الاستثمارات

١- تتمتع الاستثمارات التي تتم من قبل مستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في كل الأحوال بالمعاملة العادلة والمنصفة وبالحماية والأمان الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر على نحو يتوافق مع القانون الدولي وأحكام هذه الاتفاقية . لن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بأي شكل كان بإتخاذ إجراءات تعسفية أو تمييزية تؤدي إلى الإضرار بالإدارة أو الاستخدام أو التشغيل أو التوسع أو البيع أو التصرف بالاستثمارات .

٢ - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالنشر الفوري عن كافة قوانينه وأنظمته ولوائحه وإجراءاته والإجراءات الإدارية والقرارات القضائية المعمول بها رسمياً بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنفيذ أو التي قد تؤثر على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو الاستثمارات في إقليمها لمستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر .

٦ - يعني مصطلح " إقليم " إقليم دولة الكويت أو جمهورية لاتفيا بما في ذلك المناطق البحرية وكذلك المنطقة الاقتصادية المقصورة والجرف القاري المحاذي للمياه الخارجية للبحر الإقليمي للدولة المعنية ، والتي تمارس فيها ووفقاً للقانون الدولي حقوق السيادة والولاية القضائية لأغراض الاستكشاف والاستخراج والمداولة للمصادر الطبيعية .

٧ - يعني مصطلح " عملة قابلة للتحويل بحرية " أي عملة يحددها صندوق النقد الدولي من فترة إلى أخرى كعملة قابلة للتداول وفقاً لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي وأية تعديلات متعلقة بذلك .

٨ - يعني مصطلح " دون تأخير " تلك المدة التي عادة تكون مطلوبة لإتمام الإجراءات الضرورية لتحويل المدفوعات . تبدأ المدة المذكورة من اليوم الذي يتم فيه تقديم طلب التحويل على ألا يتجاوز في أية حال شهراً واحداً .

مادة ٢

قبول وتشجيع الاستثمارات

١ - يقوم كلا الطرفين المتعاقدين في إقليمهما بقبول وتشجيع الاستثمارات لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينها ونظمها .

٢- يقوم كل طرف متعاقد بالنسبة للإستثمارات المقبولة في إقليمه ، بمنح تلك الاستثمارات كافة الموافقات والإجازات والتراخيص والتصاريح الضرورية بالقدر المسموح به ووفقا للأسس والشروط المحددة بقوانينها وأنظمتها .

٣- يجوز للطرفين المتعاقدين التشاور فيما بينهما بأية وسيلة يريان أنها مناسبة لتشجيع وتسهيل فرص الإستثمار داخل إقليم كل منهما .

أي تغيير في الشكل الذي استثمرت به الأصـــول أو الحقـوق أو تـم إعـادة استثمارها لن يؤثر في طبيعتها كاستثمار .

٢ - يعني مصطلح " مستثمر " :

(أ) شخص طبيعي والذي :

(١) بالنسبة لدولة الكويت حامل الجنسية أو المواطن لدولـة الكويـت ووفقاً لقوانينها المطبقة ؛

(٢) بالنسبة لجمهورية لاتفيا المواطن أو غير المواطـن لجمهوريـة لاتفيا ووفقاً لقوانينها المطبقة .

(ب) حكومة ذلك الطرف المتعاقد ؛

(جـ) أي شخص قانوني تم تأسيسه أو إنشاؤه بموجب قوانين ونظـم ذلـك الطرف المتعاقد مثل المؤسسات وصناديق التنمية والوكالات والمؤسسات الخيرية والمؤسسات القانونية الأخرى والهيئات والشركات .

٣ - يعني مصطلح " شركة" أي كيان قانوني ، سواء كان هدفه الربح المالـي أم لـم يكن ، وعما إذا كان مملوكاً أو مهيمن عليه من القطاع الخاص أو الحكومـي ، والذي أنشأ وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد أو يكون مملوكاً أو مهيمن عليه مـن قبل مستثمري الطرف المتعاقد ويشمل الشركات المساهمة والشركات الوقفيـة وشركات التضامن والفروع وشركة الشخص الواحد والمشروعات المشـتركة والاتحادات التجارية أو منظمـات أخرى .

٤ - يعني مصطلح " العوائد " المبالغ التي يحققها استثمار ، على وجه الخصـوص لا الحصر ، ويشمل الأرباح والفوائد والمكاسب الرأسمالية وأرباح الأسـهم و الأتاوات والإدارة والمسـاعدة الفنيـة أو المدفوعـات الأخـرى أو الأتعـاب والمدفوعات العينية بغض النظر عن طبيعتها .

٥ - يعني مصطلح " التصفية " أي تصرف ينفذ لغرض الإنهاء الكلـي أو الجزئـي للاستثمار .

مادة ١

تعريفـــــــات

لأغراض هذه الاتفاقية :

١ - يعني مصطلح " استثمار " كافة أنواع الأصول أو الحقـــوق فـــي إقليـــم الطرف المتعاقد والتي يمتلكها أو يهيمن عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشـــرة مستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر ، وتشمل الأصول أو الحقوق التي تشمل أو تأخذ شكل :

(أ) الشركات أو حصص أو أسهم والأشكال الأخرى مـــن المســـاهمة فـــي الملكية والسندات وسندات الدين والأشكال الأخرى من فوائد الديـــن فـــي شركة ، أو أشكال الدين الأخرى والقـــروض والأوراق الماليـــة التـــي يصدرها أي مستثمر تابع لطرف متعاقد ؛

(ب) مطالبات بأموال ومطالبات لأية أصول أخـــرى أو أداء وفقـــاً لعقـــد ذو قيمـــة اقتصادية ؛

(جـــ) حقوق الملكية الفكرية ، وتشمل دون حصر ، حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعيـــــة والعمليـــات الفنيـــة والخبرة الفنية والأسرار التجارية ، والأسماء التجارية والشهرة ؛

(د) أي حق يمنحه قانون أو عقد أو بمقتضى أية تراخيص وتصاريح تمنـــح وفقاً لقانون بما في ذلك حقوق التنقيـــب والاستكشـــاف والاســـتخراج أو الاستغلال للموارد الطبيعية ، وحقوق ممارسة أنشطة اقتصادية وتجاريـــة أخرى أو لتقديم خدمات .

(هـــ) الأموال الملموسة وغير الملموسة والأموال المنقولة وغـــير المنقولـــة الأخرى ، وتشمل ملكية الأراضي ، وأي حقوق ملكية تتعلق بها مثـــل الإيجارات والرهونات العقارية وامتيازات الدين والرهونات الحيازية .

إن مصطلح " الاستثمار " سوف يشمل أيضاً " العائدات " المحتفظة بهدف إعادة الاستثمار والعائدات من " التصفية " كما سيتم شرح هذه المصطلحات فيمـــــا يلي .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية لاتفيا

و

حكومة دولة الكويت

للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة جمهورية لاتفيا وحكومة دولة الكويت ، المشار إليهمـــا فيمـــا بعد " بالطرفين المتعاقدين " ؛

رغبة منهما في خلق الظروف الملائمة لتنمية التعاون الاقتصادي فيما بينـــهما وعلى وجه الخصوص للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون تابعون للطرف المتعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ؛

وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة لمثل هذه الاســـتثمارات ســـيكون حافزاً لتنشيط المبادرة التجارية ولزيادة الرخاء في كلا الطرفين المتعاقدين ؛

قد اتفقتا على ما يلي :

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF LATVIA AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF KUWAIT FOR THE ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Latvia and the Government of the State of Kuwait (hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Desiring to create favorable conditions for the development of economic cooperation between them and in particular for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that the encouragement and reciprocal protection of such investments will be conducive to the stimulation of business initiative and to the increase of prosperity in both Contracting Parties;

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term 'investment' shall mean every kind of asset or right in the territory of one Contracting Party that is owned or controlled directly or indirectly by an investor of the other Contracting Party, and includes asset or right consisting or taking the form of:

(a) a company, or shares, stocks, and other forms of equity participation, and bonds, debentures, and other forms of debt interests in a company, and other debts and loans and securities issued by any investor of a Contracting Party;

(b) claims to money and claims to any other assets or performance pursuant to contract having an economic value;

(c) intellectual property rights, including, but not limited to, copyrights, trademarks, patents, industrial designs and patterns and technical processes, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;

(d) any right conferred by law, contract or by virtue of any licenses or permits granted pursuant to law, including rights to prospect, explore, extract, or utilizc natural resources, and rights to undertake other economic or commercial activities or to render services;

(e) any other tangible and intangible, movable and immovable property, including land property, and any related property rights, such as leases, mortgages, liens and pledges.

The term "investment" shall also apply to "returns" retained for the purpose of re-investment and to proceeds from "liquidation" as these terms are defined hereinafter.

Any change in the form which assets or rights are invested or reinvested shall not affect their character as investments.

2. The term "investor" shall mean:

(a) a natural person who is:

(1) in respect of the Republic of Latvia a citizen or a non-citizen of the Republic of Latvia in accordance with its applicable laws;

(2) in respect of the State of Kuwait a national or a citizen of the State of Kuwait in accordance with its applicable laws;

(b) the Government of that Contracting Party;

(c) any legal person constituted or incorporated under the laws and regulations of that Contracting Party, such as institutions, development funds, agencies, foundations and other statutory establishments and authorities, and companies.

3. The term "company" shall mean any legal entity, whether or not organized for pecuniary gain, and whether privately or govcrnmentally owned or controlled, which is constituted under the laws of a Contracting Party or is owned or effectively controlled by investors of a Contracting Party, and includes a corporation, trust, partnership, sole proprietorship, branch, joint venture, association or other similar organization.

4. The term "returns" shall mean amounts yielded by an investment, irrespective of the form in which they are paid, and in particular, though not exclusively, include profits, interest, capital gains, dividends, royalties, and management, technical assistance or other payments or fees, and payments in kind, regardless of its type.

5. The term "liquidation" shall mean any disposal effected for the purpose of completely or partly giving up an investment.

6. The term 'territory" shall mean the territory of the Republic of Latvia or the State of Kuwait as well as the maritime areas, such as the exclusive economic zone and the continental shelf, adjacent to the outer limits of the territorial sea of the respective state, over which it exercises in accordance with the international law sovereign rights and jurisdiction for the purpose of exploration, exploitation and on conversation of natural resources.

7. The term "freely convertible currency" shall mean any currency that the International Monetary Fund determines, from time to time, as freely usable currency in accordance with the Articles of Agreement of the International Monetary Fund and any amendment thereto.

8. The term "without delay" shall mean such period as is normally required for the completion of necessary formalities for the transfer of payments. The said period shall commence on the day on which the request for transfer has been submitted and may on no account exceed one month.

Article 2. Admittance and Encouragement of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory and in accordance with its applicable laws and regulations admit and encourage investments by investors of the other Contracting Party.

2. Each Contracting Party shall, in respect of investments admitted in its territory, grant such investments all necessary permits, consents, approvals, licenses and authorizations to such an extent and on such terms and conditions as may be determined by its laws and regulations.

3. The Contracting Parties may consult with each other in any manner they may deem appropriate to encourage and facilitate investment opportunities within their respective territories.

4. Each Contracting Party shall, subject to its laws and regulations relating to the entry, stay and work of natural persons, examine in good faith and give due consideration, regardless of nationality or citizenship to requests of key personnel including top managerial and technical persons who are employed for the purposes of investments in its territory, to enter, remain temporary and work in its territory. Immediate family members of such key personnel shall also be granted similar treatment with regard to the entry and temporary stay in the host Contracting Party.

5. Whenever goods or persons connected with an investment are to be transported, each Contracting Party shall to the extent permissible under its relevant laws and regulations permit the operation of such transport by enterprises of the other Contracting Party.

Article 3. Protection of Investments

1. Investments by investors of either Contracting Party shall at all times enjoy fair and equitable treatment and full protection and security in the territory of the other Contracting Party in a manner consistent with recognized principles of international law and the provisions of this Agreement. Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the use, management, conduct, operation, expansion or sale or other disposition of investments.

2. Each Contracting Party shall promptly publish, or otherwise make publicly available, its laws, regulations, procedures, directives, guidelines and administrative rulings and judicial decisions of public application as well as international agreements which pertain to or may affect the operation of the provisions of this Agreement or investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

3. Each Contracting Party shall provide effective means of asserting claims and enforcing rights with respect to investments. Each Contracting Party shall ensure to investors of the other Contracting Party, the right of access to its courts of justice, administrative tribunals and agencies, and all other bodies exercising adjudicatory authority, and the right to mandate persons of their choice, who qualify under applicable laws and regulations for the purpose of the assertion of claims and the enforcement of rights with respect to their investments.

4. Neither Contracting Party may impose as a condition for the acquisition, expansion, use, management, conduct or operation of investments by investors of the other Contracting Party mandatory measures, which may require or restrict the purchase of materials, energy, fuel or of means of production, transport or operation of any kind or restrict the marketing of products inside or outside its territory, or any other measures having the effect of discrimination against investments by investors of the other Contracting Party in favor of investments by its own investors or by investors of third states.

Furthermore, investments shall not be subjected in the host Contracting Party to performance requirements which may be detrimental to their viability or adversely affect their use, management, conduct, operation, expansion, sale or other disposition.

5. Investments by investors of either Contracting Party shall not be subjected in the host Contracting Party to sequestration, confiscation or any other similar measures except under due process of law and in conformity with applicable principles of international law and other relevant provisions of this Agreement.

6. Each Contracting Party shall observe any obligation or undertaking it may have entered into with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

Article 4. Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory accord investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment which is fair and equitable and not less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third State whichever is more favorable.

2. With respect to the use, management, conduct, operation, expansion and sale or other disposition of investments made in its territory by investors of the other Contracting Party, each Contracting Party shall accord treatment no less favorable than that it accords, in like situations, to investments of its own investors or investors of any third state, whichever is more favorable to those investments.

3. However, the provisions of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) any customs union, economic union, free trade area, monetary union, or other form of regional economic arrangement or other similar international agreement, to which either of the Contracting Parties is or may become a party;

(b) any international, regional or bilateral agreement or other similar arrangement or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.

Article 5. Compensation for Losses

1. Except where Article 6 applies, when investments made by an investor of either Contracting Party suffers a loss owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, civil disturbances, insurrection, riot or other similar events in the territory of the other Contracting Party, he shall be accorded by the latter Contracting Party, treatment, as regards restitution, indentification, compensation or other settlement, not less favorable than that the latter Contracting Party accords to its own investor or investor of any third state, whichever is more favorable to the investor.

2. Without prejudice to paragraph 1, investor of one Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffers a loss in the territory of the other Contracting Party resulting from:

(a) requisitioning of its investments or part thereof by its forces or authorities;

(b) destruction of its investments or part thereof by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective. Resulting payments shall be freely transferable in a freely convertible currency without delay.

Article 6. Expropriation

1. (a) Investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be nationalized, expropriated, dispossessed or subjected to direct or indirect measures having effect equivalent to nationalization, expropriation or dispossession (hereinafter collectively referred to as "expropriation") by the other Contracting Party except for a public purpose related to the internal needs of that Contracting Party and against prompt, adequate and effective compensation and on condition that such measures are taken on a non-discriminatory basis and in accordance with due process of law of general application.

(b) Such compensation shall amount to the actual value of the expropriated investment and shall be determined and computed in accordance with internationally recognized principles of valuation on the basis of the fair market value of the expropriated investment at the time immediately before the expropriatory action was taken or the impending expropriation became publicly known, whichever is the earlier (hereinafter referred to as the "valuation date"). Such compensation shall be calculated in a freely convertible currency to be chosen by the investor, on the basis of the prevailing market rate of exchange for that currency on the valuation date and shall include interest at a commercial rate established on a market basis, however, in no event less than the prevailing LIBOR - rate of interest or equivalent, from the date of expropriation until the date of payment.

(c) Where the above-mentioned fair market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined on equitable principles taking into account all relevant factors and circumstances, such as the capital invested, the nature and duration of the investment, replacement value, appreciation, current returns, discounted cash flow value, book value and goodwill. The amount of compensation finally determined shall be promptly paid to the investor.

2. In light of the principles set out in paragraph I and without prejudice to the rights of the investor under Article 9 of this Agreement, the investor affected shall have the right to prompt review by a judicial or other competent and independent authority of the Contracting Party which made the expropriation, of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation therefore.

3. For further certainty, expropriation shall include situations where a Contracting Party expropriates the assets of a company or enterprise that is incorporated or established under the laws in force in its own territory in which an investor of the other Contracting Party has an investment, including through the ownership of shares, stocks, debentures or other rights or interests.

4. For the purposes of this Agreement, the term "expropriation" shall also include interventions or regulatory measures by a Contracting Party that have a de facto expropriatory effect, in that their effect results in depriving the investor in fact from his ownership, control or substantial benefits over his investment or which may result in loss or damage to

the economic value of the investment, such as the freezing or blocking of the investment, levying of arbitrary or excessive taxes on the investment, compulsory sale of all or part of the investment, or other comparable measures.

5. A claim to compensation in accordance with the principles and provisions of this Article shall also exist when, as a result of an action by a Contracting Party in any company in which investment is made by investors of the other Contracting Party, the investment is impaired in substance.

Article 7. Transfer of Payments Related to Investments

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with an investment into and out of its territory, including the transfer of:

(a) the initial capital and any additional capital for the maintenance, management and development of the investment;

(b) returns;

(c) payments under a contract, including amortization of principal and accrued interest payments made pursuant to a loan agreement;

(d) royalties and fees for the rights referred to in Article 1 paragraph 1 (c);

(e) proceeds from the sale or liquidation of the whole or any part of the investment;

(f) earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with the investment;

(g) payments of compensation pursuant to Articles 5 and 6;

(h) payments referred to in Article 8;

(i) payments arising out of the settlement of disputes.

2. Transfers of payments under paragraph 1 shall be effected without delay or restrictions and, except in the case of payments in kind, in a freely convertible currency. In case of such delay in effecting the required transfers, the investor affected shall be entitled to receive interest for the period of such delay.

3. Transfers shall be made at the spot market rate of exchange prevailing in the host Contracting Party on the date of transfer for the currency to be transferred. In the absence of a market for foreign exchange, the rate to be applied will be the most recent rate applied to inward investments or the exchange rate determined in accordance with the regulations of the International Monetary Fund or the exchange rate for conversion of currencies into Special Drawing Rights or United States Dollars, whichever is the most favorable to the investor.

Article 8. Subrogation

1. If a Contracting Party or its designated agency (the "Indemnifying Party"), makes a payment under an indemnity or guarantee it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party (the "Host State"), the Host State shall recognize:

(a) the assignment to the Indemnifying Party by law or by legal transaction of all the rights and claims resulting from such an investment;

(b) the right of the Indemnifying Party to exercise all such rights and enforce such claims and to assume all obligations related to the investment by virtue of subrogation.

2. The Indemnifying Party shall be entitled in all circumstances to the same treatment in respect of:

(a) the rights and claims acquired and the obligations assumed by it by virtue of the assignment referred to in paragraph 1 above;

(b) any payments received in pursuance of those rights and claims,

as the original investor was cntitled to receive by virtue of this Agreement in respect of the investment concerned.

Article 9. Settlement of Disputes Between a Contracting Party and an Investor

1. Disputes arising between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party in respect of an investment of the latter in the territory of the former shall, as far as possible, be settled amicably.

2. If such disputes cannot be settled within a period of six months from the date at which either party to the dispute requested amicable settlement by delivering a notice in writing to the other party, the dispute shall be submitted for resolution, at the election of the investor party to the dispute, through one of the following means:

(a) in accordance with any applicable, previously agreed dispute-settlement procedures;

(b) to international arbitration in accordance with the following paragraphs of this Article.

3. In the event that an investor elects to submit the dispute for resolution to international arbitration, the investor shall further provide its consent in writing for the dispute to be submitted to one of the following bodies:

(a) (1) The International Centre for Settlement of Investmcnt Disputes ("the Centre"), established pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington, 18 March 1965 (the "Washington Convention"), if both Contracting Parties are parties to the Washington Convention and the Washington Convention is applicable to the dispute;

(2) The Centre, under the rules governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the Centre (the "Additional Facility Rules"), if the Contracting Party of the investor or the Contracting Party to the dispute, but not both, is a party to the Washington Convention;

(b) an arbitral tribunal established under the Arbitration Rules (the "Rules") of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), as those Rules may be modified by the parties to the dispute (the Appointing Au-

thority referred to under Article 7 of the Rules shall be the Secretary General of the Centre);

(c) an arbitral tribunal constituted pursuant to the arbitration rules of any arbitral institution mutually agreed upon between the parties to the dispute.

4. Notwithstanding the fact that the investor may have submitted a dispute to binding arbitration under paragraph 3, it may, prior to the institution of the arbitral proceeding or during the proceeding, seek before the judicial or administrative tribunals of the Contracting Party that is a party to the dispute, interim injunctive relief for the preservation of its rights and interests, provided it does not include request for payment of any damages.

5. Each Contracting Party hereby gives its unconditional consent to the submission of an investment dispute for settlement by binding arbitration in accordance with the choice of the investor under paragraph 3(a) and (b) or the mutual agreement of both parties to the dispute under paragraph 3(c).

6. (a) The consent given in paragraph 5, together with the consent given under paragraph 3, shall satisfy the requirement for written agreement of the parties to a dispute for the purposes of each of, Chapter II of the Washington Convention, the Additional Facility Rules, Article II of the United Nations Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, done at New York, June 10, 1958 (the "New York Convention"), and Article 1 of the UNCITRAL Arbitration Rules.

(b) Any arbitration under this Article, as may be mutually agreed by the parties to the dispute, must be held in a state that is a party to the New York Convention. Claims submitted to arbitration hereunder shall be considered to arise out of a commercial relationship or transaction for the purposes of Article 1 of the New York Convention.

(c) Neither Contracting Party shall give diplomatic protection or bring an international claim, in respect of any dispute referred to arbitration unless the other Contracting Party shall have failed to abide by and comply with the award rendered in such dispute. However, diplomatic protection for the purposes of this sub-paragraph shall not include informal diplomatic exchanges for the sole purpose of facilitating a settlement of the dispute.

7. An arbitral tribunal established under this Article shall decide the issues in dispute in accordance with such rules of law as may be agreed by the parties to the dispute. In the absence of such agreement, it shall apply the law of the Contracting Party party to the dispute, including its rules on conflict of laws, and such recognized rules of international law as may be applicable, taking into consideration also the relevant provisions of this Agreement.

8. For the purpose of Article 25(2)(b) of the Washington Convention, an investor, other than a natural person, which has the nationality of a Contracting Party party to the dispute on the date of the consent in writing referred to in paragraph (6) and which, before a dispute between it and that Contracting Party arises, is controlled by investors of the other Contracting Party, shall be treated as a "national of another Contracting Party" and for the purpose of Article 1(6) of the Additional Facility Rules shall be treated as a "national of another State".

9. The awards of arbitration, which may include an award of interest, shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out promptly any

such award and shall make provision for thc effective enforcement in its territory of such awards.

10. In any proceedings, judicial, arbitral or otherwise or in an enforcement of any decision or award, concerning an investment dispute between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, a Contracting Party shall not assert, as a defense, its sovereign immunity. Any counterclaim or right of set-off may not be based on the fact that the investor concerned has received or will receive, pursuant to an insurance contract, indemnification or other compensation for all or part of its alleged damages from any third party whomsoever, whether public or private, including such other Contracting Party and its subdivisions, agencies or instrumentalities.

Article 10. Settlement of Disputes Between the Contracting Parties

1. The Contracting Parties shall, as far as possible, settle any dispute concerning the interpretation or application of this Agreement through consultations or other diplomatic channels.

2. If the dispute has not been settled within six months following the date on which such consultations or other diplomatic channels were requested by either Contracting Party and unless the Contracting Parties otherwise agree in writing, either Contracting Party may, by written notice to the other Contracting Party, submit the dispute to an ad hoc arbitral tribunal in accordance with the following provisions of this Article.

3. The arbitral tribunal shall be constituted as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third state as Chairman of the arbitral tribunal to be appointed by the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such Chairman within four months, from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitral tribunal.

4. If the periods specified in paragraph 3 above have not been complied with, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral tribunal shall take its decision by a majority of votes. Such decision shall be made in accordance with this Agreement and such recognized rules of international law as may be applicable and shall be final and binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the costs of the member of the arbitral tribunal appointed by that Contracting Party, as well as the costs for its representation in the arbitration proceedings. The expenses of the Chairman as well as any other costs of the arbitration proceedings shall be borne in equal parts by the two Contracting Parties. However, the

arbitral tribunal may, at its discretion, direct that a higher proportion or all of such costs be paid by one of the Contracting Parties. In all other respects, the arbitral tribunal shall determine its own procedure.

Article 11. Relations Between Contracting Parties

The provisions of this Agreement shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting Parties.

Article 12. Application of Other Rules

If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties, in addition to this Agreement, contain rules, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by this Agreement, such rules shall to the extent that they are more favorable to the investor prevail over this Agreement.

Article 13. Scope of the Agreement

This Agreement shall apply to all investments, whether existing at or made after the date of its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose, or any claim which was settled before its entry into force.

Article 14. Entry into Force

Each Contracting Party shall notify the other in writing when its constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled, and the Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the date of receipt of the later notification.

Article 15. Duration and Termination

1. This Agreement shall remain in force for a period of thirty (30) years and shall continue in force thereafter for similar period or periods unless, at least one year before the expiry of the initial or any subsequent period, either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing of its intention to terminate this Agreement.

2. In respect of investments made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of twenty (20) years from the date of termination of this Agreement.

In witness whereof, the respective plenipotentiaries of both Contracting Parties have signed this Agreement.

Done at Riga on this 18th day of RAJAB 1422.H corresponding to 5 day of October 2001, in two originals in the Latvian, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Latvia:
MARIS RIEKSTINS

For the Government of the State of Kuwait :
FAISAL R. AL-GHAIS

[LATVIAN TEXT — TEXTE LETTON]

LATVIJAS REPUBLIKAS VALDĪBAS

UN KUVEITAS VALSTS VALDĪBAS

LĪGUMS

PAR IEGULDĪJUMU VEICINĀŠANU

UN SAVSTARPĒJU AIZSARDZĪBU

Latvijas Republikas Valdība un Kuveitas Valsts Valdība (turpmāk tekstā - "Līgumslēdzējas Puses"),

vēloties radīt labvēlīgus nosacījumus savstarpējās ekonomiskās sadarbības attīstībai, it īpaši, kas attiecas uz vienas Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju ieguldījumiem otras Līgumslēdzējas puses teritorijā;

apzinoties, ka ieguldījumu veicināšana un savstarpēja aizsardzība stimulē darījumu iniciatīvu šajā jomā un veicina abu Līgumslēdzēju Pušu labklājību,

ir vienojušās par sekojošo:

1. PANTS
DEFINĪCIJAS

Šajā Līgumā:

1. Termins "ieguldījums" attiecas uz jebkādas formas īpašumiem vai tiesībām, kas, atrodoties vienas Līgumslēdzējas Puses teritorijā, ir tiešā vai netiešā otras Līgumslēdzējas Puses investora kontrolē vai īpašumā. Tas aptver īpašumus vai tiesības, kas sastāv no vai kas ir:

(a) uzņēmējsabiedrība, tās pajas akcijas vai cita veida kapitāla daļas, obligācijas, parādzīmes vai cita veida kompānijas parāda procenti kā arī citas parādzīmes, aizdevumi vai vērtspapīri, ko emitējis kāds Līgumslēdzēju Pušu ieguldītājs;

(b) pretenzijas uz naudu vai jebkuru cita veida īpašumu vai darbības rezultātu, kam saskaņā ar līgumu ir ekonomiska vērtība;

(c) intelektuālā īpašuma tiesības, tajā skaitā, bet ne tikai autortiesības, preču zīmes, patenti, rūpnieciskās izstrādnes un paraugi, kā arī tehnoloģijas, nepatentētas īpašās praktiskās zināšanas ("know-how"), profesionālais noslēpums, preces nosaukums un uzņēmējsabiedrības reputācija;

(d) visa veida tiesības, kas piešķirtas saskaņā ar likumiem, līgumiem vai jebkādām licencēm un atļaujām, kas piešķirtas saskaņā ar likumu, tajā skaitā koncesijas uz dabas resursu izpēti, ieguvi un izmantošanu, kā arī tiesības veikt citas ekonomiskas vai komerciālas dabas darbības vai sniegt pakalpojumus;

(e) jebkādi citi taustāmi vai netaustāmi, kustamie vai nekustamie īpašumi, tajā skaitā zemes īpašumi, un jebkādas citas ar to saistītas īpašuma tiesības kā nomas, hipotēkas, ķīlas un tiesības apķīlāt parādnieka īpašumu.

Termins "ieguldījumi" attiecas arī uz "peļņu", kas tiek saglabāta atkārtotas ieguldīšanas nolūkos kā arī uz "likvidācijas" peļņu atbilstoši turpmāk noteiktajām definīcijām.

Jebkuras izmaiņas īpašumu vai tiesību ieguldīšanas vai atkārtotas ieguldīšanas veidā neietekmē ieguldījumu raksturu.

2. Termins "ieguldītājs" nozīmē:

(a) fizisku personu, kas ir:

(1) Latvijas Republikas gadījumā Latvijas Republikas pilsonis vai nepilsonis saskaņā ar tās likumiem;

(2) Kuveitas Valsts gadījumā Kuveitas Valsts pilsonis vai valsts jurisdukcijā esoša persona saskaņā ar tās likumiem;

(b) attiecīgās Līgumslēdzējas Puses valdību;

(c) jebkuru juridisku personu, kas dibināta vai reģistrēta saskaņā ar attiecīgās Līgumslēdzējas Puses likumiem un noteikumiem, tāda kā institūcijas, attīstības fondi, aģentūras, fondi un cita ar likumu noteikta iestāde un institūcija kā arī uzņēmējsabiedrība.

3. Termins "uzņēmējsabiedrība" attiecas uz jebkuru juridisku vienību, kas izveidota saskaņā ar Līgumslēdzējas Puses likumiem vai atrodas Līgumslēdzējas Puses ieguldītāja īpašumā vai efektīvā kontrolē neatkarīgi no tā, vai tā izveidota finansiālos nolūkos, un neatkarīgi no tā, vai tā atrodas valdības vai privātpersonas kontrolē un ietver korporācijas, trestus, kompānijas, individuālus uzņēmumus, filiāles, kopuzņēmumi, asociācijas un citas līdzīgas organizācijas.

4. Termins "peļņa" attiecas uz summām, kas gūtas no ieguldījuma, neatkarīgi no maksājuma veida, un it īpaši, bet neaprobežojoties ar to, ietver peļņu, procentus, kapitāla vērtības pieaugumu, dividendes, autora honorārus kā arī vadības un tehniskās palīdzības izmaksas vai citus maksājumus neatkarīgi no to veida.

5. Termins "likvidācija" attiecas uz jebkādiem pasākumiem, kuru mērķis ir pilnīga vai daļēja ieguldījumu apturēšana.

6. Termins "teritorija" attiecas uz Latvijas Republikas vai Kuveitas Valsts teritoriju kā arī ūdens teritorijas, tādas kā īpašās ekonomiskās zonas un kontinentālais šelfs, kas atrodas pie attiecīgās valsts teritoriālās jūras ārējām robežām, pār kurām Līgumslēdzēja Puse īsteno savas suverēnās tiesības attiecībā uz dabas resursu izpēti, izmantošanu un pārstrādi saskaņā ar starptautiskajām tiesībām.

7. Termins "brīvi konvertējamas valūtas" attiecas uz jebkurām valūtām, ko Starptautiskais Valūtas Fonds laiku pa laikam nosaka kā brīvi konvertējamas valūtas saskaņā ar Starptautiskā Valūtas Fonda Vienošanos un tās grozījumu.

6. Termins "nekavējoties" attiecas uz tādu laika periodu, kas parasti nepieciešams, lai nokārtotu formalitātes, kas saistītas ar maksājumu pārskaitīšanu. Minētais periods sākas dienā, kurā tiek iesniegts lūgums pārskaitīt attiecīgo summu, un nekādā gadījumā nedrīkst pārsniegt vienu mēnesi.

2. PANTS
ATĻAUJA VEIKT IEGULDĪJUMUS UN IEGULDĪJUMU VEICINĀŠANA

1. Katra Līgumslēdzēja Puse savā teritorijā atļauj otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājiem veikt ieguldījumus un veicina tos saskaņā ar attiecīgajiem likumiem un noteikumiem.

2. Katra Līgumslēdzēja Puse piešķir ieguldījumiem, kurus atļauts veikt tās teritorijā, visas nepieciešamās atļaujas, apstiprinājumus, licences un pilnvaras tādā mērā un uz tādiem noteikumiem, kas atbilst katras Līgumslēdzējas Puses likumos un noteikumos paredzētajām normām.

3. Lai veicinātu un atvieglotu ieguldījumu iespējas to teritorijās, Līgumslēdzējas Puses drīkst konsultēt viena otru tādā veidā kā to uzskata par vajadzīgu.

4. Katra Līgumslēdzēja Puse saskaņā ar tās likumiem un noteikumiem, kas attiecas uz fizisku personu ieceļošanu, uzturēšanos un darbu, paužot savu labo gribu, pārbaudīs un pievērsīs pienācīgu uzmanību galveno darbinieku, to skaitā augstākā vadības līmeņa un tehniskā personāla, kuru darbība tās teritorijā saistīta ar ieguldījumiem, lūgumiem ieceļot, uz laiku atrasties un strādāt tās teritorijā neatkarīgi no šo personu tautības vai pilsonības. Līdzīgas iespējas attiecībā uz ieceļošanu un pagaidu uzturēšanos attiecīgajā Līgumslēdzējas puses valstī piešķiramas šādu galveno darbinieku tiešajiem ģimenes locekļiem.

5. Līgumslēdzējas Puses ļauj otras Līgumslēdzējas Puses kompānijām transportēt ar ieguldījumiem saistītas preces vai personas, kad vien tas nepieciešams, tādā mērā kā to pieļauj attiecīgi likumi un noteikumi.

3. PANTS
IEGULDĪJUMU AIZSARDZĪBA

1. Abu Līgumslēdzēju Pušu ieguldītāju ieguldījumiem visu laiku tiek piemērots godīgs un taisnīgs režīms un pilnīga aizsardzība un drošība otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā atbilstoši starptautisko tiesību principiem un šī Līguma noteikumiem. Neviena no Līgumslēdzējām Pusēm nedrīkst nekādi kavēt ieguldījumu izmantošanu, vadību, norisi, darbību, izplatību vai pārdošanu vai kādu citu rīcību, veicot nevajadzīgi kavējošus vai diskriminējošus pasākumus.

2. Abas Līgumslēdzējas Puses tūlīt publicēs vai citādi darīs zināmus atklātībai likumus, noteikumus, rīcības kārtību, direktīvas, vadlīnijas un sabiedriska pielietojuma administratīvos un tiesas lēmumus, kā arī starptautiskus līgumus, kas attiecas uz vai var ietekmēt šī Līguma noteikumus vai ieguldījumus, ko vienas Līgumslēdzējas Puses teritorijā veikuši otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāji.

3. Abas Līgumslēdzējas Puses nodrošinās efektīvus līdzekļus prasību iesniegšanai un tiesību ievērošanai attiecībā uz ieguldījumiem. Katra Līgumslēdzēja Puse nodrošinās otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājiem tiesības saistīties ar savā teritorijā esošajām tiesām, administratīvajiem tribunāliem un aģentūrām, kā arī visām citām iestādēm, kam piešķirtas spriešanas pilnvaras, tiesības pēc savas izvēles pilnvarot personas, kuras saskaņā ar attiecīgajiem likumiem un noteikumiem ir kvalificētas prasību izvirzīšanas un tiesību ievērošanas procedūrām attiecībā uz ieguldījumiem, ko tie veikuši pirmās Līgumslēdzējas Puses teritorijā.

4. Neviena no Līgumslēdzējām Pusēm nav tiesīga ieviest obligātus pasākumus, kas noteiktu otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju veikto ieguldījumu iegūšanu, izplatīšanos, izmantošanu, vadību, norisi vai darbību, paredzot vai ierobežojot materiālu, enerģijas, degvielas vai jebkāda veida ražošanas, transporta vai darbības līdzekļu iegādi vai ierobežojot produktu mārketingu tās teritorijā vai ārpus tās vai arī paredzot citus pasākumus, kam atstātu diskriminējošu iespaidu uz ieguldījumiem, ko veikuši otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāji, par labu pašas vai kādas trešās valsts ieguldītāju izdarītiem ieguldījumiem.

Turklāt tās Līgumslēdzējas Puses teritorijā, kur ieguldījumi tiek izdarīti, tos nedrīkst pakļaut prasībām attiecībā uz to darbību, radot traucēkļus to dzīvotspējai vai nelabvēlīgi ietekmējot to izmantošanu, vadību, norisi, darbību, izplatību, pārdošanu vai kādu citu ar ieguldījumiem saistītu pasākumu.

5. Nevienas Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju veiktie ieguldījumi otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā nedrīkst tikt pakļauti sekvestrācijai, konfiskācijai vai kādām citām līdzīgām procedūrām, izņemot gadījumus, kad tas notiek saskaņā ar noteikto likuma kārtību un atbilstoši attiecīgām starptautisko tiesību normām un citiem atbilstošiem šī Līguma noteikumiem.

6. Abas Līgumslēdzējas Puses ievēros visas saistības un apņemšanās, ko tās var būt uzņēmušās attiecībā uz vienas Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju izdarītajiem ieguldījumiem otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā.

4. PANTS
ATTIEKSME PRET IEGULDĪJUMIEM

1. Katra Līgumslēdzēja Puse savā teritorijā piemēro tādu godīgu un taisnīgu režīmu otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju ieguldījumiem un ienākumiem, kas ir ne mazāk labvēlīgs kā vislabvēlīgākais no tiem, ko tā piemērotu savu ieguldītāju ieguldījumiem un ienākumiem vai jebkuras trešās Valsts ieguldītāju ieguldījumiem un ienākumiem.

2. Katra Līgumslēdzēja Puse otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājiem savā teritorijā piemēro tādu godīgu un taisnīgu režīmu attiecībā uz viņu ieguldījumu izmantošanu, pārvaldīšanu, norisi, darbību, izplatību un pārdošanu vai citu ar ieguldījumiem saistītu operāciju, kurš ir ne mazāk labvēlīgs kā vislabvēlīgākais no tiem, ko tā līdzīgā situācijā piemērotu saviem ieguldītājiem vai jebkuras trešās Valsts ieguldītājiem.

3. Šī panta noteikumi nav skaidrojami kā tādi, kas uzliek vienai Līgumslēdzējai Pusei par pienākumu garantēt otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājiem labumus, kuri izriet no jebkura režīma, priekšrocības vai privilēģijas, kuru piešķir pirmā Līgumslēdzēja Puse, īstenojot:

(a) jebkuru muitas ūniju, ekonomisko ūniju vai brīvās tirdzniecības zonu vai monetāru ūniju vai cita veida reģionālu ekonomisku kārtības formu, kā arī analoģiskus starptautiskus līgumus, par kuru dalībniecēm ir vai var kļūt viena vai otra Līgumslēdzēja Puse;

(b) jebkuru starptautisku, reģionālu vai divpusēju līgumu vai citu līdzīgu vienošanos vai jebkuru iekšējo likumu, kas pilnībā vai galvenokārt attiecas uz aplikšanu ar nodokļiem.

5. PANTS
ZAUDĒJUMU ATLĪDZĪBA

1. Izņemot gadījumus, uz kuriem attiecas šī Līguma 6. pants, tad, ja vienas vai otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju ieguldījumiem tiek nodarīti kaitējumi sakarā ar karu vai citu bruņotu konfliktu, valsts nacionālo ārkārtas stāvokli, apvērsumu, pilsoņu nemieriem, sacelšanos vai citiem līdzīgiem notikumiem otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā, šī otra Līgumslēdzēja Puse tiem garantē tādu režīmu attiecībā uz restitūciju, zaudējumu atlīdzību, kompensāciju vai savādāku norēķināšanos, kas nebūs mazāk labvēlīgs kā režīms, kuru šī otra Līgumslēdzēja Puse garantētu saviem vai kādas trešās Valsts ieguldītājiem atkarībā no tā, kurš režīms šiem ieguldījumiem ir vislabvēlīgākais.

2. Nekādi neierobežojot šī panta 1. punktu, tiem vienas Līgumslēdzējas Puses ieguldītājiem, kuri jebkurā no dotajā punktā minētajiem gadījumiem cieš zaudējumus otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā sakarā ar to, ka:

(a) tās bruņotie spēki vai valsts institūcijas ir pieprasījušas viņu īpašumu,

(b) tās bruņotie spēki vai valsts institūcijas ir īstenojušas tādu viņu ieguldījumu vai to daļu iznīcināšanu, kuras iemesls nav bijusi kauju gaita vai situācijas radīta nepieciešamība,

jebkurā no gadījumiem tiek garantēta tūlītēja, taisnīga un adekvāta restitūcija vai kompensācija. Sekojošie maksājumi tiek brīvi pārvedami brīvi konvertējamā valūtā.

6. PANTS
EKSPROPRIĀCIJA

1. (a) Neviena no Līgumslēdzējām Pusēm savā teritorijā nedrīkst nacionalizēt, ekspropriēt, atņemt īpašuma tiesības vai pakļaut otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju ieguldījumus tādiem tiešiem vai netiešiem pasākumiem, kuru rezultāts ir tāds pats kā nacionalizācija, ekspropriācija vai īpašuma tiesību atņemšana (turpmāk tekstā - "ekspropriācija"), izņemot gadījumus, kad tas tiek darīts sabiedriskiem mērķiem, kas radušies saistībā ar šīs Līgumslēdzējas Puses iekšējām vajadzībām un atbilstošā likuma kārtībā. Ekspropriācija notiek atbilstošā likuma kārtībā ar noteikumu, ka šādi pasākumi tiek veikti, nediskriminējot nevienu no tajā iesaistītajām personām un atbilstoši likuma kārtībā, un tās gadījumā tiek garantēta tūlītējas, adekvātas un efektīvas kompensācijas izmaksa.

(b) Šādas kompensācijas apjoms atbilst faktiskajai ekspropriētā ieguldījuma vērtībai un tiek noteikts un aprēķināts saskaņā ar starptautiski atzītiem vērtēšanas principiem, par pamatu ņemot taisnīgu ekspropriēto ieguldījumu tirgus vērtību tieši pirms ekspropriācijas vai pirms brīža, kad tika atklāti paziņots par gaidāmo ekspropriāciju atkarībā no tā, kas noticis vispirms (turpmāk tekstā – "vērtēšanas brīdis"). Šādu kompensāciju aprēķina brīvi konvertējamā valūtā, ko izvēlas ieguldītājs, par pamatu ņemot šīs valūtas kursu vērtēšanas brīdī, iekļaujot tajā komerciālā kursa procentus, ko nosaka saskaņā ar esošo tirgus situāciju un kas nekādā gadījumā nav zemāki par prevalējošā LIBOR kursa procentiem vai to ekvivalentu periodā no ekspropriācijas līdz maksājuma brīdim.

(c) Gadījumos, kad augstākminēto taisnīgo tirgus vērtību nav iespējams tik viegli noteikt, kompensācijas apjomu nosaka pēc taisnīgiem principiem, ņemot vērā visus atbilstošos faktorus un apstākļus tādus kā ieguldītais kapitāls, ieguldījumu raksturs un ilgums, aizvietošanas vērtība, vērtējums, pašreizējā peļņa, diskontētā naudas plūsmas vērtība, dokumentētā vērtība un reputācija. Galīgi noteikto kompensācijas summu ieguldītājam izmaksā tūlīt.

2. Saskaņā ar šī panta 1. punkta noteikumiem un neierobežojot šī Līguma 9. pantā minētās ieguldītāja tiesības, cietušajam ieguldītājam ir tiesības uz to, ka ekspropriāciju veikušās Līgumslēdzējas Puses tiesu institūcija vai cita kompetenta un neatkarīga šīs Līgumslēdzējas Puses iestāde nekavējoties izskata viņa lietu, tai skaitā arī viņa ieguldījuma vērtības noteikšanu un kompensācijas izmaksu.

3. Lielākai precizitātei par ekspropriāciju tiek uzskatīti arī gadījumi, kad Līgumslēdzēja Puse ekspropriē īpašumus, kas pieder jebkurai uzņēmējsabiedrībai, kas reģistrēta un izveidota saskaņā ar tās teritorijā spēkā esošajiem likumiem un kurā otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājs izdarījuši savus ieguldījumu tai skaitā arī akciju, parādzīmju vai citu tiesību un interešu veidā.

4. Šī Līguma mērķiem termins "ekspropriācija" aptver arī Līgumslēdzējas Puses iejaukšanās vai regulējoši pasākumi, kam *de facto* ir tādas pašas sekas kā ekspropriācijai tādējādi, ka šo pasākumu rezultātā ieguldītājam tiek faktiski liegtas īpašuma tiesības, kontrole vai iespēja baudīt ievērojamas priekšrocības, ko tam sniegtu viņa ieguldījums, vai kas var izraisīt ieguldījuma ekonomiskās vērtības izzušanu vai devalvāciju tādos gadījumos kā ieguldījuma iesaldēšana vai bloķēšana, ieguldījuma aplikšana ar mākslīgiem vai pārmērīgi lieliem nodokļiem, pilnīga vai daļēja ieguldījuma piespiedu pārdošana un citi līdzīgi pasākumi.

5. Prasība par kompensācijas izsniegšanu saskaņā ar šī panta principiem un noteikumiem tiek iesniegta arī tad, ja Līgumslēdzējas Puses darbības rezultātā jebkurā uzņēmējsabiedrībā, kurā otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājs izdarījis ieguldījumus, šis ieguldījums tiek būtiski bojāts.

7. PANTS
AR INVESTĪCIJĀM SAISTĪTU MAKSĀJUMU PĀRVEDUMI

1. Abas Līgumslēdzējas Puses garantē otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītājiem iespējas veikt brīvus maksājumu pārvedumus tās teritorijā un ārpus tās, ja tie ir saistībā ar ieguldījumiem.

Šādu maksājumu kategorijā ietilpst:

(a) sākotnējais kapitāls un jebkurš papildus kapitāls, kas tiek izmantots ieguldījuma uzturēšanai kārtībā, pārvaldīšanai un attīstībai;

(b) peļņa;

(c) maksājumi, kas tiek veikti saskaņā ar līgumu, to skaitā pamata un uzkrāto procentu amortizācijas maksājumi, kas tiek veikti saskaņā ar aizņēmuma līgumu;

(d) honorāri un maksājumi par 1. panta 1. (c) punktā minētajām tiesībām;

(e) ieņēmumi no pilnīgas vai daļējas ieguldījuma pārdošanas vai likvidācijas;

(f) alga un cita veida atlīdzība, ko izmaksā ārvalstu personālam, kuru darbs ir saistīts ar ieguldījumu;

(g) kompensācija, kas tiek izmaksāta saskaņā ar 5. un 6. pantu;

(h) maksājumi, kas minēti 8. pantā;

(i) maksājumi, kas saistīti ar strīdu nokārtošanu.

2. Šī panta 1. punktā minēto maksājumu pārvedumi tiek veikti nekavējoties un bez ierobežojumiem, un, izņemot gadījumus, kad samaksa tiek veikta natūrā, brīvi konvertējamā valūtā. Gadījumos, kad nepieciešamo maksājumu pārvedumi tiek aizkavēti, cietušajam investoram ir tiesības saņemt procentus par šādas kavēšanās periodu.

3. Maksājumi tiek veikti, aprēķinot to summu pēc pārveduma datumā prevalējošā tirgus valūtas maiņas kursa attiecīgajai valūtai Līgumslēdzējas Puses teritorijā. Gadījumā, ja ārzemju valūtas tirgus nepastāv, maksājumus veic pēc pēdējā kursa, kas ticis piemērots iekšējiem ieguldījumiem, vai valūtas maiņas kursa, kas noteikts saskaņā ar Starptautiskā valūtas fonda noteikumiem, vai arī valūtas maiņas kursa, ko izmanto valūtu pārvēršanai, piesaistot tās valūtu grozam vai izsakot ASV dolāros atkarībā no tā, kas izdevīgāks ieguldītājam.

8. PANTS
PRASĪBAS TIESĪBU PĀRŅEMŠANA

1. Ja viena Līgumslēdzēja Puse vai tās izvirzītā institūcija ("Kompensējošā puse") veic maksājumu saskaņā ar garantiju, kas dota attiecībā uz kādu ieguldījumu otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā, tad šī ("Uzņēmēja Puse") atzīst to, ka:

(a) Kompensējošā puse saskaņā ar likumu vai, pamatojoties uz likumīgu darījumu, pārņem tiesības un uzņemas visas prasības, kas radušās šāda ieguldījuma sakarā;

(b) Kompensējošā puse ir tiesīga realizēt visas šādas tiesības un uzstādīt šādas prasības, kā arī uzņemties visas saistības, kas rodas ieguldījuma sakarā līdz ar tiesību pārņemšanu.

2. Kompensējošai pusei visos gadījumos ir tiesības uz tādu pašu režīmu attiecībā uz:

(a) iegūtajām tiesībām un prasībām, un saistībām, ko tā uzņēmusies saskaņā ar šī panta 1. punktā minēto tiesību pēctecību;

(b) jebkuriem maksājumiem, kas saņemti saskaņā ar šīm tiesībām un prasībām

kādu saskaņā ar šo Līgumu baudījis sākotnējais ieguldītājs attiecībā uz konkrēto ieguldījumu.

9. PANTS
VIENAS LĪGUMSLĒDZĒJAS PUSES UN OTRAS LĪGUMSLĒDZĒJAS PUSES IEGULDĪTĀJA STRĪDU IZSKATĪŠANA

1. Jebkurš strīds, kas rodas starp vienas Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju un otru Līgumslēdzēju Pusi attiecībā uz ieguldījumiem šīs otras Līgumslēdzējas Puses teritorijā, ir jācenšas cik vien iespējams atrisināt sarunu ceļā.

2. Ja šādus strīdus nevar nokārtot sešu mēnešu laikā no brīža, kad viena no strīdā iesaistītajām pusēm pieprasījusi izskatīt strīdu sarunu ceļā, iesniedzot rakstisku paziņojumu otrai pusei, strīda izskatīšana pēc investora puses izvēles notiek vienā no sekojošiem veidiem:

(a) saskaņā ar jebkurām piemērojamām, iepriekš saskaņotām strīda izskatīšanas procedūrām;
(b) starptautiskā šķīrējtiesā saskaņā ar sekojošiem šī panta punktiem.

3. Ja ieguldītājs izvēlas nodot strīda kārtošanas lietu starptautiskā šķīrējtiesā, ieguldītājam jāsniedz piekrišana šādai strīda izskatīšanas procedūrai, iesniedzot rakstisku paziņojumu vienai no sekojošām organizācijām:.

(a) (1) Starptautiskajam ieguldījumu strīdu kārtošanas centram ("Centram"), kas nodibināts saskaņā ar 1965. gada 18. martā Vašingtonas Konvenciju par ieguldījumu strīdu izšķiršanu starp valstīm un citu valstu pilsoņiem ("Vašingtonas Konvenciju"), pie nosacījuma, ka abas Līgumslēdzējas Puses ir kļuvušas par šīs Konvencijas dalībpusēm un ka Vašingtonas Konvencija atbilst šī strīda izskatīšanas nolūkiem;

(2) Centram, saskaņā ar Noteikumiem par Centra Sekretariāta papildus iespējām tiesas procesa administrēšanā ("Papildus Iespējas Noteikumi"), ja vai nu ieguldītāja Līgumslēdzēja Puse, vai otra strīdā iesaistītā Līgumslēdzēja Puse, bet ne abas ir pievienojušās Vašingtonas Konvencijai;

(b) šķīrējtiesai, kas izveidota saskaņā ar Apvienoto Nāciju Organizācijas Starptautisko Tirdzniecības Tiesību komisijas (UNCITRAL) arbitrāžas noteikumiem ("Noteikumiem"), pieļaujot šo Noteikumu modifikāciju tā, kā tas būtu nepieciešams strīdā iesaistītajām pusēm (Centra ģenerālsekretārs ir Noteikumu 7. pantā minētais atbildīgais varas pārstāvis);

(c) šķīrējtiesai, kas izveidota saskaņā ar jebkuras šķīrējtiesas institūcijas procedūras noteikumiem, par ko savstarpēji vienojušās abas strīdā iesaistītās puses.

4. Neņemot vērā faktu, ka investors var būt iesniedzis lūgumu par strīda izskatīšanu saistošā šķīrējtiesā saskaņā ar 3. punkta noteikumiem, viņš var pirms attiecīgās institūcijas šķīrējtiesas procesa uzsākšanas vai šī procesa laikā lūgt pagaidu atvieglojumu tā tiesībām un interesēm strīdā iesaistītās Līgumslēdzējas Puses tiesiskajās vai administratīvajās šķīrējtiesās ar noteikumu, ka tas neparedz jebkādu zaudējumu kompensāciju.

5. Līdz ar šo abas Līgumslēdzējas Puses sniedz bezierunu piekrišanu tam, ka strīdi saistībā ar ieguldījumiem tiek nodoti izskatīšanai saistošā šķīrējtiesā saskaņā ar ieguldītāju izvēli, kā tas noteikts 3. (a) un (b) punktā vai abu strīdā iesaistīto pušu savstarpēju vienošanos, kā tas noteikts 3. (c) punktā.

6. (a) 5. punktā minētā piekrišana kopā ar 3. punktā minēto piekrišanu apmierina prasības par rakstiskas strīdā iesaistīto pušu vienošanās slēgšanu, ievērojot gan Vašingtonas Konvencijas II nodaļas, gan Papildus Iespēju Noteikumu, gan Ņujorkas 1958. gada 10. jūnija Apvienoto Nāciju Organizācijas Konvencijas par ārvalstu arbitrāžu spriedumu atzīšanu un izpildīšanu ("Ņujorkas Konvencijas") II panta, gan arī UNCITRAL arbitrāžas noteikumus.

(b) Jebkurš šķīrējtiesas process, par ko var vienoties strīdā iesaistītās puses, notiek valstī, kas pievienojusies Ņujorkas Konvencijai. Prasības, kas iesniegtas šķīrējtiesā šajā sakarā, tiek uzskatītas par tādām, kas saskaņā ar Ņujorkas Konvencijas 1. pantu izriet no komerciāla rakstura attiecībām vai maksājumu pārvedumiem.

(c) Neviena no Līgumslēdzējām Pusēm nesniedz diplomātisku aizsardzību un neiesniegs starptautisku prasību attiecībā uz jebkuru strīdu, kas nodots šķīrējtiesā, izņemot gadījumus, kad otra Līgumslēdzēja Puse neievēro vai nepakļaujas šķīrējtiesas spriedumam, kas pieņemts šajā strīda lietā. Taču šī apakšpunkta ietvaros terminā "diplomātiskā aizsardzība" netiek iekļautas neoficiālas diplomātiskās pārrunas, kuru vienīgais iemesls ir veicināt strīda atrisināšanu.

7. Saskaņā ar šo pantu dibinātais šķīrējtiesas tribunāls lemj par strīda jautājumiem saskaņā ar tādām likuma normām, par kādām var vienoties strīdā iesaistītās puses. Gadījumā, ja puses par to nav vienojušās, tribunāls piemēro strīdā iesaistītas Līgumslēdzējas Puses likumus, tai skaitā tās noteikumus par likumu pretrunām, kā arī tādas starptautisko tiesību normas, kas var tikt piemērotas, ņemot vērā arī atbilstošos šī Līguma noteikumus.

8. Saskaņā ar Vašingtonas Konvencijas 25 (2) (b) pantu ieguldītājs, kas nav fiziska persona, bet, kuram brīdī, kad tiek iesniegta (6) punktā minētā piekrišana, ir strīdā iesaistītās Līgumslēdzējas Puses pilsonība un kurš, pirms starp viņu un šo Līgumslēdzēju Pusi izceļas strīds, ir atradies otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāja kontrolē, uzskata par "otras Līgumslēdzējas Puses pavalstnieku" un Papildus Iespēju Noteikumu 1. (6) Panta ietvaros uzskata par "otras valsts pavalstnieku".

9. Šķīrējtiesas spriedums, kurā var tikt iekļauta arī interešu kompensācija, strīdā iesaistītajām pusēm ir galīgs un saistošs. Abas puses tūlīt izpilda jebkādu šādu spriedumu un rūpēsies par šādu spriedumu efektīvu izpildi savā teritorijā.

10. Nevienu tiesas, šķīrējtiesas vai citu procesu vai jebkādu lēmumu vai spriedumu izpildēs, kas saistīti ar strīdu par ieguldījumiem starp Līgumslēdzēju Pusi un otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju, Līgumslēdzēja Puse nedrīkst savai aizstāvībai izvirzīt savu suverēno imunitāti. Neviena pretprasība vai tiesības saņemt kompensāciju nedrīkst tikt balstītas uz faktu, ka attiecīgais ieguldītājs saskaņā ar apdrošināšanas līgumu ir saņēmis vai saņems pilnīgu vai daļēju kompensāciju vai cita veida atlīdzību par norādītajiem zaudējumiem, ko tam radījusi kāda trešā puse neatkarīgi no tā, vai šī trešā puse ir valstiskas vai privātas dabas, tai skaitā arī otra Līgumslēdzēja Puse un tās apakšvienības, institūcijas vai starpniecības.

10. PANTS
LĪGUMSLĒDZĒJU PUŠU STRĪDU IZŠĶIRŠANA

1. Strīdus starp Līgumslēdzējām Pusēm attiecībā uz šī Līguma interpretāciju vai pielietošanu ir jācenšas atrisināt pēc iespējas draudzīgā veidā, izmantojot konsultācijas vai citus diplomātiskos kanālus, cik tas ir iespējams, ir risināmi konsultācijās vai arī ar citu diplomātisko kanālu starpniecību.

2. Ja strīds šādā ceļā nav nokārtojams sešu mēnešu laikā, sākot no brīža, kad viena no Līgumslēdzējām Pusēm lūgusi šādas konsultācijas vai citu diplomātisko līdzekļu izmantošanu, un, ja vien Līgumslēdzējas Puses rakstiski nevienojas par citu strīda atrisināšanas veidu, tad jebkura no Līgumslēdzējām Pusēm, nosūtot otrai Līgumslēdzējai Pusei rakstisku paziņojumu, drīkst iesniegt strīda izšķiršanas lietu *ad hoc* šķīrējtiesā saskaņā ar šī Panta noteikumiem.

3. Šķīrējtiesa jāizveido sekojošā veidā: katra Līgumslēdzēja Puse izvirza vienu tiesas locekli, un šie divi tiesas locekļi pēc tam izvēlas kādu trešās valsts pilsoni, kurš tiek iecelts par šķīrējtiesas priekšsēdētāju (turpmāk tekstā - "Priekšsēdētājs") pie nosacījuma, ka tam piekrīt abas Līgumslēdzējas Puses. Pirmos divus tiesas locekļus jāizvirza divu mēnešu, bet Priekšsēdētāju četru mēnešu laikā, sākot no brīža, kad viena no Līgumslēdzējām Pusēm ir informējusi otru Līgumslēdzēju Pusi par saviem nolūkiem iesniegt strīda lietu šķīrējtiesā.

4. Ja vajadzīgie norīkojumi nav izdarīti šī Panta 3. punktā norādītajos termiņos un cita kārtība nav noteikta, tad abas Līgumslēdzējas Puses ar lūgumu izdarīt šos norīkojumus drīkst griezties pie Starptautiskās Tiesas Prezidenta. Ja Starptautiskās Tiesas Prezidents ir vienas vai otras Līgumslēdzējas Puses pilsonis vai ja viņam rodas citi šķēršļi minētās funkcijas izpildei, tad ar lūgumu izdarīt šos norīkojumus griežas pie Starptautiskās Tiesas Viceprezidenta. Ja arī Viceprezidents ir vienas vai otras Līgumslēdzējas Puses pilsonis vai viņam rodas citi šķēršļi minētās funkcijas izpildei, tad ar lūgumu izdarīt vajadzīgos norīkojumus griežas pie nākošā augstākā ranga Starptautiskās Tiesas locekļa, kurš nav nevienas Līgumslēdzējas Puses pilsonis.

5. Šķīrējtiesa pieņem lēmumu saskaņā ar balsu vairākumu. Šāda lēmums tiek pieņemts saskaņā ar šo Līgumu un tādiem atzītiem starptautisko tiesību noteikumiem, kas var būt piemērojami konkrētā gadījumā, un ir galīgs un saistošs abām Līgumslēdzējām Pusēm. Katra Līgumslēdzēja Puse sedz sava šķīrējtiesneša un tā pārstāvības izmaksas šķīrējtiesas procesos. Priekšsēdētāja izmaksas kā arī jebkādas citas šķīrējtiesas izmaksas līdzīgās daļās sedz abas Līgumslēdzējas Puses. Šķīrējtiesa tomēr drīkst nolemt, ka izmaksu lielāko daļu sedz viena no Līgumslēdzējām Pusēm. Visos citos aspektos šķīrējtiesa pati nosaka savas procesuālās normas.

11. PANTS
ATTIECĪBAS STARP LĪGUMSLĒDZĒJĀM PUSĒM

Šī Līguma noteikumi tiek piemēroti neatkarīgi no tā, ka starp Līgumslēdzējām Pusēm pastāv diplomātiskas vai konsulāras attiecības.

12. PANTS
CITU NOTEIKUMU PIEMĒROŠANA

Ja kādas Līgumslēdzējas Puses likumos vai starptautisko tiesību uzliktajās saistībās, kas pastāv pašlaik vai papildus šim Līgumam tiek vēlāk noslēgtas starp Līgumslēdzējām Pusēm, iekļauti vispārēji vai specifiski noteikumi, kas paredz, ka attiecībā uz otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāju veiktajiem ieguldījumiem piemērojami labvēlīgāki noteikumi nekā to paredz šis Līgums, tad spēkā ir šie noteikumi tādā mērā, cik tie ir labvēlīgāki ieguldītājam.

13. PANTS
LĪGUMA PIEMĒROŠANA

Līgums attiecas uz visām investīcijām, kuras jau pastāv vai kuras vienas Līgumslēdzējas Puses teritorijā veiks otras Līgumslēdzējas Puses ieguldītāji pēc šī Līguma stāšanās spēkā, bet tas nav piemērojams jebkuram ar kādām investīcijām saistītam strīdam, kurš ir radies pirms tā stāšanās spēkā, vai jebkurai prasībai, kura tika izvirzīta pirms tā stāšanās spēkā.

14. PANTS
LĪGUMA STĀŠANĀS SPĒKĀ

Katra Līgumslēdzēja Puse iesniedz rakstveida paziņojumu otrai Līgumslēdzējai Pusei par to konstitucionālo prasību izpildi, kas saskaņā ar tās likumiem ir nepieciešama, lai šis Līgums stātos spēkā., un līgums stājas spēkā trīsdesmitajā dienā pēc paziņojuma saņemšanas.

15. PANTS
LĪGUMA DARBĪBAS LAIKS UN IZBEIGŠANĀS

1. Šis Līgums ir spēkā trīsdesmit (30) gadus un pēc tam paliek spēkā tādu pašu laika periodu vai periodus, ja vien viena vai otra Līgumslēdzēja Puse ne vēlāk kā gadu pirms sākotnējā vai jebkura sekojošā termiņa izbeigšanās nav iesniegusi rakstisku paziņojumu par šī Līguma izbeigšanu.

2. Attiecībā uz ieguldījumiem, kas izdarīti pirms šī Līguma izbeigšanas, tā noteikumi paliek spēkā vēl divdesmit (20) gadus pēc izbeigšanas datuma.

ŠO APLIECINOT, apakšā parakstījušies, šim nolūkam pienācīgā kārtā pilnvaroti, ir parakstījuši šo Līgumu.

Noslēgts....Rīgā..... 142 2 H 18.RAJAB., kas atbilst 2001 . gada ...5.Oktobrim..., divos oriģināleksemplāros latviešu, arābu, angļu un valodās, visiem tekstiem esot autentiskiem. Jebkādu domstarpību gadījumā noteicošais ir teksts angļu valodā.

Latvijas Republikas Valdības vārdā

Kuveitas Valsts Valdības vārdā

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE LETTONIE ET LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU KOWEÏT CONCERNANT L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République de Lettonie et le Gouvernement de l'État du Koweït(dénommés ci-après les "Parties contractantes");

Désireux de créer les conditions favorables au développement de la coopération économique entre eux et notamment en ce qui concerne les investissements réalisés par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante;

Conscients de ce que l'encouragement et la protection réciproques de tels investissements auront pour effet de stimuler les initiatives commerciales et d'accroître la prospérité des deux Parties Contractantes;

Sont convenus de ce qui suit:

Article 1. Définitions

Pour l'application du présent Accord:

1. Le terme "investissements" désigne tout élément d'actif ou tout droit quelconque détenu ou contrôlé directement ou indirectement par un investisseur de l'une des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, y compris les actifs ou les droits qui consistent' en un des éléments suivants ou en ont la forme:

(a) une société; actions, parts et autres formes de participation au capital d'une société; obligations et autres titres de créance sur une société; autres instruments de crédit, emprunts et titres émis par tout investisseur de l'une ou l'autre Partie Contractante;

(b)créances pécuniaires et sur tout actif et droits à toutes prestations contractuelles ayant une valeur économique;

(c) droits de propriété intellectuelle, y compris notamment, mais non exclusivement, les droits d'auteur, les marques de commerce, les brevets, les dessins et modèles industriels et les procédés techniques, le savoir-faire, les secrets d'affaires, les noms déposés et le fonds de commerce;

(d) tous droits conférés par voie législative, en vertu d'un contrat ou de licences ou permis octroyés conformément au droit, notamment ceux relatifs à la prospection, à l'exploration, à l'extraction ou à l'utilisation de ressources naturelles, ainsi que tous droits conférés en vue de toute autre activité économique ou commerciale ou de la prestation de services.

(e) biens meubles et immeubles ainsi que tous droits réels connexes tels que baux, hypothèques, privilèges et gages;

Le terme "investissements" désigne également les "revenus" non distribués, destinés à être ré investis, ainsi que les produits de toute "liquidation", selon le sens conféré à ces termes dans les définitions ci-dessous.

Aucune modification de la forme dans laquelle les avoirs ou les droits ont été investis ou ré investis n'affectera leur qualité d'investissements.

2. Le terme "investisseurs" désigne:

(a) toute personne physique qui est :

(1) En ce qui concerne la Lettonie, un ressortissant ou un non ressortissant de la République de Lettonie conformément à sa législation ;

(2) En ce qui concerne l'État du Koweït, un ressortissant ou un citoyen de l'État du Koweït conformément à sa législation;

(b) le gouvernement de cette partie contractante ;

(c) toute personne morale constituée ou organisée conformément aux lois et règlements de la Partie contractante concernée, tels que les institutions, les fonds de développement, les agences, les fondations, les instances et organes officiels, ainsi que les sociétés.

3. Le terme "sociétés" désigne toute personne morale, ayant ou non pour objet de réaliser des bénéfices, détenue ou contrôlée par des personnes privées ou par les pouvoirs publics, constituée conformément à la législation de l'une ou l'autre Partie Contractante ou qui est la propriété ou se trouve sous la direction effective d'investisseurs de l'une ou l'autre Partie Contractante, et comprend les sociétés, les trusts, les sociétés en nom collectif, les entreprises individuelles, les filiales, les coentreprises, les associations et les autres organisations similaires.

4. Le terme "revenus" désigne toute somme produite par un investissement, quelle que soit la forme sous laquelle le paiement est effectué et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, accroissements de capital, dividendes, redevances, les honoraires de gestion, les rémunérations d'assistance technique ou autres rétributions, ainsi que les paiements en nature, de quelque type que ce soit.

5. Le terme "liquidation" désigne toute forme d'aliénation d'un bien effectuée en vue de se défaire totalement ou partiellement d'un investissement.

6. Le terme "territoire" désigne le territoire de l'une ou l'autre Partie Contractante, y compris toute zone qui s'étend au-delà de la mer territoriale, qui a été définie conformément au droit international en tant que zone sur laquelle l'une ou l'autre Partie Contractante exerce ses droits souverains ou sa juridiction ou qui pourrait être définie à l'avenir en tant que telle en vertu de la législation de l'une ou l'autre Partie Contractante.

7. L'expression "monnaie librement convertible" désigne toute monnaie désignée périodiquement par le Fonds monétaire international comme monnaie librement utilisable conformément aux statuts du Fonds monétaire international et à tout amendement y relatif.

8. L'expression "sans délai" désigne la période habituellement prévue pour l'accomplissement des formalités requises pour le transfert des paiements. Ladite période prendra cours le jour où la demande de transfert a été introduite et ne pourra en aucun cas excéder un mois.

Article 2. Acceptation et encouragement des investissements

1. Chaque Partie contractante acceptera et encouragera les investissements sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante, en conformité avec ses lois et règlements applicables.

2. En ce qui concerne les investissements admis sur son territoire, chaque Partie contractante accordera auxdits investissements tous les permis, assentiments, agréments, licences et autorisations, dans la mesure, selon les modalités et aux conditions fixées par ses lois et règlements.

3. Les Parties Contractantes pourront se concerter de la manière qu'elles estiment appropriée en vue d'encourager et de faciliter les investissements sur leurs territoires respectifs.

4. Dans le respect de ses lois et règlements en matière d'entrée, de séjour et de travail des personnes physiques sur son territoire, chaque partie contractante examinera de bonne foi et prendra dûment en considération, indépendamment de la nationalité ou de la citoyenneté des personnes concernées, les demandes relatives à l'entrée, au séjour temporaire et au travail sur son territoire adressées par le personnel de commande, y compris les cadres et les techniciens employés au titre d'investissements sur son territoire. Les proches dudit personnel de commande bénéficieront d'un traitement similaire pour ce qui concerne l'entrée et le séjour temporaire sur le territoire de la Partie contractante hôte.

5. Lorsque des biens ou des personnes en rapport avec un investissement doivent être transportés, chaque Partie contractante autorisera, dans la mesure où ses lois et règlements applicables en l'espèce le permettent, des entreprises de l'autre Partie contractante à effectuer lesdits transports.

Article 3. Protection des investissements

1. Les investissements des investisseurs de chaque Partie contractante bénéficieront en tout temps d'un traitement juste et équitable et jouiront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, d'une entière protection et sécurité, dans le respect des principes reconnus du droit international et des dispositions du présent Accord. Aucune Partie contractante n'entravera, en aucune manière, par des mesures arbitraires ou discriminatoires, l'utilisation, l'administration, la gestion, l'exploitation, l'expansion, la vente ou toute autre forme d'aliénation des investissements.

2. Chaque Partie contractante publiera sans délai ou mettra à la disposition du public, ses lois, ses règlements, ses procédures, ses directives, ses orientations et ses décisions judiciaires et administratives, ainsi que ses accords internationaux qui ont un rapport avec les investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante sur son territoire ou qui ont des répercussions directes sur les dispositions du présent accord.

3. Chaque Partie contractante fournira les moyens adéquats pour faire valoir les revendications et exercer les droits relatifs aux investissements. Chaque Partie contractante garantira aux investisseurs de l'autre Partie contractante le droit d'accès à ses cours de justice, à ses tribunaux et services administratifs, et à toutes autres instances ayant pouvoir de juridiction contentieuse, ainsi que le droit de mandater les personnes de leur choix, qui, en

vertu des lois et règlements applicables, ont qualité pour faire valoir les revendications et exercer les droits relatifs à leurs investissements.

4. Aucune des Parties Contractantes n'a le droit d'assortir de conditions impératives à l'acquisition, l'expansion, l'utilisation, l'administration, la gestion ou l'exploitation des investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante, en prenant des mesures qui peuvent requérir ou restreindre l'acquisition de matériaux, d'énergie, de carburant, de moyens de production, de transport ou d'exploitation de quelque type que ce soit ou restreindre la commercialisation de produits à l'intérieur ou à l'extérieur de son territoire, ou toutes autres mesures ayant pour effet d'introduire une discrimination à l'égard d'investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante par rapport aux investissements réalisés par ses propres investisseurs ou par les investisseurs de tout État tiers.

En outre, les investissements ne seront pas soumis, sur le territoire de la Partie contractante hôte, à des prescriptions de résultat susceptibles de compromettre leur viabilité ou d'avoir des répercussions défavorables sur leur utilisation, leur administration, leur gestion, leur exploitation, leur expansion, leur vente ou sur toute autre forme d'aliénation.

5. Les investissements des investisseurs de l'une ou l'autre Partie contractante ne seront pas soumis, sur le territoire de la Partie contractante hôte, à des mesures de séquestre, de confiscation ou à d'autres mesures similaires, si ce n'est dans le cadre d'une procédure légale et en conformité avec les principes applicables du droit international et les dispositions pertinentes du présent Accord.

6. Chacune des parties contractantes devra observer les obligations et les engagements pris en ce qui concerne les investissements sur son territoire par les investisseurs de l'autre partie contractante.

Article 4. Traitement des investissements

1. Chaque Partie contractante veille à assurer, sur son territoire, un traitement juste et équitable aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante. Ce traitement sera non moins favorable que celui accordé, par chaque Partie contractante, aux investissements et bénéfices de ses propres investisseurs ou des bénéfices des investisseurs de tout État tiers s'il s'avère que ledit traitement est plus favorable.

2. Chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante, pour ce qui concerne l'utilisation, l'administration, la gestion, l'exploitation, l'expansion et la vente ou toute autre forme d'aliénation de leurs investissements sur son territoire, un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui qu'elle accorde dans des circonstances analogues à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, suivant le traitement le plus favorable auxdits investissements.

3. Toutefois, les dispositions du présent Article ne pourront être interprétées comme obligeant l'une des Parties contractantes à étendre aux investisseurs de l'autre Partie contractante le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège résultant:

(a) d'une union douanière, d'une union économique, d'une zone de libre-échange, d'une union monétaire, d'une autre forme d'arrangement économique régional ou d'un aecord international analogue, auquel l'une des Parties contractantes est ou peut devenir partie;

(b) d'un accord ou d'un autre arrangement international, régional ou bilatéral analogue ou de lois nationales concernant principalement ou exclusivement l'imposition.

Article 5. Indemnisation des dommages et des pertes

1. Nonobstant les dispositions de l'article 6, lorsque les investissements réalisés par un investisseur de l'une ou l'autre Partie contractante ont subi des dommages ou des pertes dus à une guerre ou à tout autre conflit armé, état d'urgence national, révolte, troubles, insurrection, émeute ou à d'autres événements similaires survenus sur le territoire de l'autre Partie contractante, ils bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement, en ce qui concerne les restitutions, indemnisations, compensations ou autres dédommagements, qui ne sera pas moins favorable que celui accordé par cette dernière Partie contractante à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, suivant le traitement le plus favorable.

2. Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1, les investisseurs de l'une des Parties contractantes qui, dans l'une des situations visées dans ce paragraphe, auraient subi, sur le territoire de l'autre Partie contractante, des dommages ou des pertes dus

(a) à la réquisition de leurs biens ou d'une partie de ceux-ci par les forces ou autorités de cette dernière Partie;

(b) à la destruction de leurs biens ou d'une partie de ceux-ci par les forces ou autorités de cette dernière Partie sans que celle-ci soit la conséquence d'une action de combat ou commandée par la nécessité de la situation,

recevront sans délai une compensation adéquate et effective pour les dommages ou les pertes subies pendant la période de réquisition ou en raison de la destruction de leurs biens.

Article 6. Expropriation

1. (a) Les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante ne seront ni nationalisés, ni expropriés, ne feront pas l'objet d'une dépossession ni ne seront soumis à des mesures directes ou indirectes ayant un effet équivalent à une nationalisation, à une expropriation ou à une dépossession (désignées ci-après sous le terme général d'"expropriation") par l'autre Partie contractante, si ce n'est dans le cadre de mesures prises dans l'intérêt public pour les besoins internes de ladite Partie contractante, moyennant le paiement sans délai d'une indemnité effective et adéquate et à condition que ces mesures soient prises sur une base non discriminatoire et selon une procédure légale d'application générale.

(b) Le montant de cette indemnité correspondra à la valeur réelle de l'investissement exproprié et sera déterminé et calculé conformément aux principes d'évaluation reconnus au niveau international, sur la base de la juste valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant que l'expropriation n'ait lieu ou que l'intention d'exproprier ne soit rendue publique, suivant la première situation qui se présente (dénommée ci-après "date de l'évaluation"). Les indemnités seront calculées en monnaie librement convertible, au choix de l'investisseur, sur la base du taux de change en vigueur pour cette monnaie à la date de l'évaluation et comprendront des intérêts à un taux commercial établi sur la base du

marché - qui ne peut toutefois être inférieur au taux d'intérêt LIBOR en vigueur ou à un taux équivalent - de la date de l'expropriation jusqu'à la date de leur paiement.

(c) A défaut de pouvoir estimer la juste valeur marchande visée ci-dessus, le montant de l'indemnité sera déterminé sur la base dc principes équitables tenant compte de tous les facteurs et circonstances pertinents, tels que le capital investi, la nature et la durée de l'investissement, la valeur de remplacement, les plus-values, les recettes courantes, la valeur actualisée nette, la valeur comptable et le fonds de commerce. Lorsque le montant des indemnités aura été fixé de manière définitive, celles-ci seront versées sans délai à l'investisseur.

2. Sur la base des principes énoncés dans le paragraphe 1 et sans préjudice des droits de l'investisseur au titre de l'Article 9 du présent Accord, l'investisseur lésé sera autorisé à demander le réexamen dans les plus brefs délais, par une autorité judiciaire ou par toute autre autorité compétente et indépendante de la Partie contractante qui a procédé à l'expropriation, du cas de l'investisseur, y compris l'évaluation de ses investissements et le versement des indemnités correspondantes.

3. Pour plus de clarté, il est convenu que le terme "expropriation" couvrira les situations d'expropriation, par l'une des Parties Contractantes, des avoirs d'une société ou d'une entreprise constituée ou établie conformément aux lois en vigueur sur son propre territoire dans laquelle un investisseur de l'autre Partie contractante a réalisé un investissement, y compris sous la forme d'actions, d'obligations et d'autres droits ou formes de participation.

4. Aux fins du présent Accord, le terme "expropriation" couvrira également les interventions ou les mesures réglementaires émanant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, qui sont une confiscation de fait et qui équivalent à une expropriation, en ce sens que ces mesures ont pour effet de déposséder effectivement l'investisseur de sa propriété ou du contrôle qu'il exerce sur l'investissement ou des bénéfices substantiels qu'il en tire, ainsi que les interventions ou les mesures qui peuvent se solder par des pertes ou des dommages au niveau de la valeur économique de l'investissement, tels que le gel ou le blocage de l'investissement, la levée de, taxes arbitraires ou excessives sur l'investissement, la vente forcée de la totalité ou d'une partie de l'investissement, ou d'autres actions ou mesures comparables.

5. Conformément aux principes et aux dispositions du présent Article, une demande d'indemnisation pourra également être introduite lorsqu'une mesure prise par l'une des Parties Contractantes à l'égard d'une société dans laquelle des investisseurs de l'autre Partie contractante ont investi a eu pour effet d'affecter fondamentalement l'investissement.

Article 7. Transferts des paiements relatifs aux investissements

1. Chaque Partie contractante garantira aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert vers son territoire ou au départ de son territoire des paiements relatifs à un investissement, y compris le transfert:

(a) des capitaux initiaux et des capitaux supplémentaires destinés à maintenir, à gérer ou à développer l'investissement;

(b) des revenus;

(c) des paiements au titre d'un contrat, y compris l'amortissement du principal et les paiements d'intérêts courus effectués en exécution d'un contrat de prêt;

(d) des rcdevances en rapport avec les droits visés à l'Article 1 paragraphe 1 (c);

(e) du produit de la vente ou de la liquidation totale ou partielle de l'investissement;

(f) des revenus et des autres formes de rémunération du personnel étranger engagé au titre d'un investissement;

(g) des indemnités versées au titre des Articles 5 et 6;

(h) des paiements visés à l'Article 8;

(i) des paiements découlant du règlement de différends.

2. Les transferts des paiements en vertu du paragraphe 1 seront effectués sans délai ni restrictions et, hormis le cas des paiements en nature, dans une monnaie librement convertible. Si les transferts requis sont effectués avec retard, l'investisseur lésé aura le droit de recevoir des intérêts pour la durée du retard.

3. Les transferts seront effectués comptant, selon le cours du marché en vigueur pour la monnaie dans laquelle le transfert s'effectue sur le territoire de la Partie contractante hôte, à la date desdits transferts. En l'absence de marché des changes, le taux applicable sera le taux le plus récent appliqué aux investissements étrangers ou le taux de change déterminé conformément aux règles du Fonds monétaire international ou encore le taux de change pour la conversion des monnaies en Droits de tirage spéciaux ou en dollars des États-Unis, suivant la solution la plus favorable à l'investisseur.

Article 8. Subrogation

1. Si l'une des Parties contractantes ou l'organisme désigné par celle-ci ou toute autre partie désignée par ladite Partie contractante et constituée ou organisée sur le territoire de celle-ci (la "Partie qui indemnise") procède à un paiement en vertu d'un cautionnement ou d'une garantie donné au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante (la "Partie hôte"), la Partie hôte reconnaîtra:

(a) le transfert à la "Partie qui indemnise", par voie législative ou par un acte juridique, de tous droits et revendications résultant dudit investissement;

(b) le droit de la "Partie qui indemnise" à exercer lesdits droits, à faire valoir lesdites revendications et à assumer toutes obligations en rapport avec l'investissement par voie de subrogation.

2. La "Partie qui indemnise" bénéficiera en toutes circonstances:

(a) du traitement, pour ce qui concerne les droits et les revendications acquis ainsi que les obligations assumées en vertu du transfert visé au paragraphe 1 ci-dessus;

(b) de tous les paiements au titre desdits droits et revendications, auxquels l'investisseur avait droit à l'origine en vertu du présent Accord pour ce qui concerne l'investissement considéré.

Article 9. Règlement des différends entre l'une des Parties contractantes et un investisseur

1. Tout différend survenant entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante au sujet d'un investissement effectué par ledit investisseur sur le territoire de la première Partie contractante, sera, si possible, réglé à l'amiable.

2. A défaut de règlement dans les six mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre partie au différend a demandé le règlement à l'amiable en transmettant une notification écrite à l'autre partie, le différend sera soumis, au choix de l'investisseur partie au différend :

(a) à toute procédure convenue et applicable de règlement des différends;

(b) à l'arbitrage international conformément aux dispositions des paragraphes ci-dessous du présent Article.

3. Dans le cas où un investisseur choisit de soumettre le différend à l'arbitrage international, il donnera en outre son consentement écrit à ce que le différend soit soumis à l'un des organismes suivants:

(a) (1) au Centre international pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (le "Centre"), créé en vertu de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965 (la "Convention de Washington") si les deux parties contractantes sont parties à la Convention de Washington et que la Convention de Washington est applicable au différend ;

(2) Le Centre, selon les règlements régissant Mécanisme supplémentaire pour l'administration des procédures par le Secrétariat du Centre (Les Règlements du Mécanisme supplémentaire), à condition que la partie contractante visée par le différend ou l'autre partie contractante, mais non les deux, soit partie à la Convention de Washington.

(b) à un tribunal arbitral établi selon les règles d'arbitrage (les "Règles") de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International (C.N.U.D.C.I.), étant entendu que ces Règles peuvent faire l'objet de modifications par les parties au différend (l'Autorité investie du pouvoir de nomination visée à l'Article 7 desdites règles sera le Secrétaire général du Centre);

(c) à un tribunal arbitral constitué selon les règles d'arbitrage de tout organisme d'arbitrage accepté d'un commun accord par les parties au différend.

4. Nonobstant le fait que l'investisseur puisse avoir soumis le différend à une procédure d'arbitrage contraignante en vertu du paragraphe 3, il est autorisé, préalablement à l'ouverture de la procédure d'arbitrage ou pendant ladite procédure, à demander aux tribunaux judiciaires ou administratifs de la Partie contractante qui est partie au différend une ordonnance de référé en vue de la préservation de ses droits et intérêts, pourvu qu'il ne demande pas le paiement de dommages et intérêts.

5. Chaque Partie Contractante consent dès lors inconditionnellement à ce que tout différend relatif à un investissement soit soumis à une procédure d'arbitrage contraignante conformément au choix de l'investisseur aux termes du paragraphe 3 (a) et (b) ou à une procédure convenue d'un commun accord par les parties au différend aux termes du paragraphe 3 (c).

6. (a) Le consentement donné au paragraphe 5, conjointement avec le consentement donné en vertu du paragraphe 3, devront satisfaire à l'exigence de convention écrite, imposée aux parties à un différend, aux fins de l'application des dispositions suivantes: le Chapitre II de la Convention de Washington, le Règlement du Mécanisme supplémentaire, l'Article II de la Convention des Nations Unies pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, faite à New York le 10 juin 1958 (la "Convention de New York") et l'Article 1er des règles d'arbitrage de la C.N.U.D.C.I.

(b) Toute procédure d'arbitrage en vertu du présent Article, convenue d'un commun accord par les parties au différend, devra avoir lieu dans un État partie à la Convention de New York. Les revendications soumises à l'arbitrage en vertu du présent Article seront censées découler d'une relation ou d'une transaction commerciale aux fins de l'Article 1er de la Convention de New York.

(c) Aucune des Parties Contractantes n'accordera la protection diplomatique ou ne formulera de revendication internationale au sujet de tout différend soumis à l'arbitrage sauf si l'autre Partie contractante a omis de se soumettre ou de se conformer à la sentence rendue à propos du différend. Toutefois, pour l'application du présent alinéa, la protection diplomatique ne vise pas les simples démarches diplomatiques tendant uniquement à faciliter le règlement du différend.

7. Le tribunal arbitral établi en vertu du présent Article statuera sur l'objet du différend conformément. aux règles de droit convenues d'un commun accord par les parties au différend. En l'absence d'un tel accord, ledit tribunal appliquera les règles de droit de la Partie contractante partie au différend, y compris sa réglementation relative aux conflits de lois ainsi que les principes reconnus du droit international en la matière, tout en prenant également en considération les dispositions pertinentes du présent Accord.

8. Aux fins de l'Article 25 (2) (b) de la Convention de Washington, tout investisseur qui n'est pas une personne physique, qui possède la nationalité d'une Partie Contractante partie au différend à la date du consentement écrit visé au paragraphe (6) et qui, avant qu'un différend ne survienne entre lui-même et ladite Partie contractante, était contrôlé par des investisseurs de l'autre Partie contractante, sera considéré comme "ressortissant d'une autre Partie contractante" et aux fins de l'Article 1 (6) du Règlement du Mécanisme supplémentaire, comme "ressortissant d'un autre État".

9. Les sentences arbitrales, qui peuvent comprendre l'octroi d'intérêts, seront définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie contractante exécutera sans délai lesdites sentences et veillera à ce qu'elles soient effectivement appliquées sur son territoire.

10. Dans le cadre de tout type de procédure, qu'elle soit judiciaire, arbitrale ou autre, ou de l'exécution de toute décision ou sentence, rendue à propos d'un différend relatif à un investissement entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante, aucune des Parties Contractantes n'invoquera, comme moyen de défense, son immunité souveraine. Aucune demande reconventionnelle ni droit de compensation ne pourra être fondé sur le fait que l'investisseur concerné a reçu ou recevra de tout tiers, quel qu'il soit, public ou privé, y compris l'autre Partie contractante et ses collectivités publiques, instan-

ces ou organes, en exécution d'un contrat d'assurance, une indemnisation ou toute autre forme de compensation pour tout ou partie des dommages présumés.

Article 10. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Les Parties Contractantes régleront si possible tout différend au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord par la voie de consultations ou par d'autres voies diplomatiques.

2. Si le différend n'a pas été réglé dans les six mois à compter de la date à laquelle lesdites consultations ou le recours à la voie diplomatique ont été demandés par l'une ou l'autre Partie contractante et sauf convention écrite contraire entre les Parties Contractantes, l'une ou l'autre Partie contractante pourra, par notification écrite à l'autre Partie contractante, soumettre le différend à un tribunal arbitral ad hoc conformément aux dispositions ci-après du présent Article.

3. Le tribunal arbitral sera constitué de la manière suivante: chaque Partie contractante désignera un membre du tribunal et ces deux membres désigneront d'un commun accord un ressortissant d'un État tiers qui exercera la fonction de Président du tribunal et sera nommé par les deux Parties Contractantes. Les membres du tribunal seront désignés dans les deux mois et le Président dans les quatre mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4. Si les délais stipulés au paragraphe 3 ci-dessus n'ont pas été respectés, l'une ou l'autre Partie Contractante pourra, en l'absence de tout autre arrangement, inviter le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président de la Cour Internationale de Justice est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou si, pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le vice-Président de la Cour Internationale de Justice sera invité à procéder aux nominations nécessaires. Si le vice-Président de la Cour Internationale de Justice est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou s'il est lui aussi empêché d'exercer cette fonction, le membre le plus élevé en rang de la Cour Internationale de Justice et qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante sera invité à procéder aux nominations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral prendra ses décisions à la majorité des voix. Les décisions du tribunal seront prises conformément aux dispositions du présent Accord, et aux principes reconnus de droit international en la matière et seront définitives et obligatoires pour les deux Parties contractantes. Chaque Partie contractante supportera les frais du membre du tribunal arbitral qu'elle a désigné, ainsi que les frais de sa représentation dans la procédure d'arbitrage. Les frais du Président et tous les autres frais de la procédure d'arbitrage seront supportés à parts égales par les deux Parties contractantes. Le tribunal d'arbitrage pourra toutefois, à son gré, stipuler qu'une part plus importante ou la totalité de ces frais sera supportée par une des deux Parties contractantes. Pour le reste, le tribunal arbitral fixera ses propres règles de procédure.

Article 11. Relations entre les Parties Contractantes

Les dispositions du présent Accord s'appliqueront, que les Parties Contractantes entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

Article 12. Application d'autres règles

Si la législation de l'une ou l'autre Partie contractante ou les obligations découlant du droit international en vigueur actuellement ou contractées dans l'avenir par les Parties contractantes, en plus du présent Accord, contiennent des règles de caractère général ou particulier, par l'effet desquelles les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante bénéficient d'un traitement plus favorable que celui accordé par le présent Accord, ces règles, pour autant qu'elles soient plus favorables à l'investisseur, prévaudront sur le présent Accord.

Article 13. Champ d'application de l'Accord

Le présent Accord s'appliquera à tout investissement existant ou effectué après son entrée en vigueur par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante. Toutefois, il ne s'applique pas à tout différend relatif à un investissement qui a surgi, ni à toute réclamation qui a été réglée avant son entrée en vigueur.

Article 14. Entrée en vigueur

Chaque Partie contractante notifiera par écrit à l'autre Partie contractante que les formalités constitutionnelles pour l'entrée en vigueur du présent Accord ont été accomplies et l'Accord entrera en vigueur le trentième jour qui suivra la date de réception de la dernière notification.

Article 15. Durée et dénonciation

1. Le présent Accord restera en vigueur pour une période de trente (30) ans et sera reconduit pour une ou pour plusieurs périodes équivalentes, à moins que, au moins un an avant l'expiration de la période initiale de validité ou de toute période ultérieure, l'une des Parties contractantes ne notifie par écrit à l'autre Partie contractante son intention de dénoncer le présent Accord.

2. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date à laquelle la notification de dénonciation du présent Accord sortira ses effets, les dispositions du présent Accord leur resteront applicables pour une période de vingt (20) ans à compter de la date d'expiration du présent Accord.

En foi de quoi, les plénipotentiaires respectifs des deux Parties Contractantes ont signé le présent Accord.

FAIT à Riga, le 18 de RAJAB 1422.H correspondant au 5 octobre 2001 en deux exemplaires originaux, en langues lettone, anglaise et arabe, tous les textes faisant également foi. Le texte en langue anglaise prévaudra en cas de divergence d'interprétation.

Pour le Gouvernement de la République de Lettonie :
MARIS RIEKSTINS

Pour le Gouvernement de l'État du Koweït :
FAISAL R. AL-GHAIS